Journal of Alasmarya University
Vol. 37, Special Issue, December 2024, 457 -494

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد 37، عدد خاص، ديسمبر 2024، 457 -494

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

DOI: https://doi.org/10.59743/jau.v37i5.2137

نشرات إدارة المباحث الجنائية كمصدر لكتابة التاريخ الليبي في العهد الملكي

د. هَرْفِيّة محمود علي محمّد

قسم التاريخ، جامعة ليبيا المفتوحة

بريد الكتروني: harfyia@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث بالدراسة نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية لمعرفة مدى صلاحيتها لأن تكون مصدراً لكتابة تاريخ ليبيا في الفترة الملكية. وتكمن أهمية هذا البحث في تركيزه على محتويات هذه النشرات وأنواعها، وينطلق البحث من فرضيّةٍ مفادُها أنّ نشرات إدارة المباحث الجنائية هي نشراتٌ صادرة عن جهةٍ رسميةٍ في الدولة الليبية؛ لذلك فهي تمتاز بالدقة والصدق والحيادية، الأمر الذي يجعلها صالحةً لأن تكون مصدراً رئيسياً أو مسانداً لكتابة التاريخ الليبي في الفترة الملكية.

هذا وقد قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث. تتبّع الأوّل منها إنشاء إدارة المباحث الجنائية الليبية واختصاصاتها، وأنواع النشرات الصادرة عنها. في حين ناقش الثاني مضامين ومحتويات تلك النشرات مُدلّلا بالأمثلة على الجوانب التي تحرّت عنها إدارة المباحث الجنائية وجمعت المعلومات حولها في نشراتها. أما المبحث الثالث فقد ركّز على الشروط الواجب توفّرها في المصدر التاريخيّ، ومدى توافر هذه الشروط في نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية، وعُني أيضاً بتقييم مضمون تلك النشرات وانتظامها وتبويبها. وتوصّل البحث إلى إثبات صحةِ فرضيّةِ أن نشرات إدارة المباحث الجنائية تُعدّ مصدراً أصيلاً ورصيناً مُهمّاً لكتابة التاريخ الليبي في الفترة الملكية.

الكلمات المفتاحية: نشرات جنائية، تقارير أمنية، إدارة المباحث الجنائية، تاريخ المملكة الليبية، تاريخ ليبيا.

عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم التاريخ والحضارة الإسلامية المقام في الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، في الفترة 29 -31 أكتوبر 2024م بعنوان: تاريخ ليبيا وحضارتها من خلال الوثائق والمخطوطات، تحت شعار: الوثائق والمخطوطات ذاكرة الوطن وهويته

Available online: 30 December 2024

Criminal Investigation Department Bulletins As a source for writing Libyan history during the era of the Kingdom of Libya

Dr.Harfiya M. Mohamed

Department of History, the Libya Open University

Email: harfyia@gmail.com

Abstract

This research examines the reports of the Libyan Criminal Investigation Department to determine the possibility of them being a credible source for writing the history of the Kingdom of Libya. The importance of this research lies in its focus on the contents and types of these reports/bulletins, based on the hypothesis that the reports of the Criminal Investigation Department are official reports issued by an official body in the Libyan government. Therefore, it is characterized by accuracy, neutrality, and objectivity, which makes them suitable to be a main or at least an additional source for the writing Libyan history in that period.

The study was divided into three sections. The first section traced the establishment of the Criminal Investigation Department, its mandates, and the types of reports issued by it. While the second section discussed the contents of those reports, citing examples of the aspects that the Criminal Investigation Department investigated and collected information about in its reports. The third section focused on examining the conditions that must be met for these reports to be considered as a trusted historical resource; evaluating the content, structure, and classification of those reports. In conclusion, this research has proven the validity of the hypothesis that the reports of the Criminal Investigation Department are considered an authentic, solid, and essential source for writing Libyan history in the period of the Kingdom of Libya. Indeed, any further study of its time that does not pay attention to these reports is considered incomplete and insufficient.

Keywords: Criminal bulletins, Security reports, Criminal Investigation Department, History of the Libyan Kingdom, History of Libya.

المقدّمة

في الوقت الذي تتجدّد فيه الدعوات لإعادة كتابة التاريخ الليبي بمنظورٍ علميٍّ يعتمد على المصادر الأصيلة والرصينة تبرز أهمية الوثيقة التاريخية باعتبارها أداة المؤرّخ الرئيسة التي تمثّل الأدلة والقرائن الدالة على الأحداث والوقائع، وهنا تبرز بشكلٍ خاص أهمية الوثائق المكتوبة بكافّة أشكالها كالمذكرات والرسائل الشخصية والعقود والمراسلات الرسمية؛ كونها تُمثّل السجل الذي يُوثّق أحداث الفترة الزمنية موضوع البحث. ومن أهم هذه الوثائق: المراسلات الرسمية الحكومية المُعدّة من قبل موظفين مختصين في شكل خطابات أو تقارير أو محاضر اجتماعات أو قرارات أو دراسات أو برقيات أو نشرات لإحاطة المستويات المختلفة في الدولة حول واقعة أو ظاهرة أو شخصية أو كيان أو منطقة معينة. وغالباً ما تتم كتابة تلك الوثائق في ذات الوقت الذي تحصل فيه الواقعة أو الظاهرة أو تظهر مستجداتٌ بشأنها؛ وهي بالتالي تواكبها وتعرض وجهة نظر كاتب الوثيقة بشأن ملابساتها وأطرافها ومقترحاته لذوي الاختصاص بشأن التصرفات والمعالجات الواجب اتخاذها حيالها. لذا، فإن استقراء تلك المراسلات الرسمية يسهم في إعادة رسم صورة مقاربة لحقبتها التاريخية فيما يتعلق بموضوعها من وجهة نظر كاتبها، وقد جاءت هذه الورقة كمحاولة لاستقراء جزءٍ من تلك المراسلات وهي نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية التابعة لوزارة الداخلية في العهد الملكي أملاً في إلقاء مزيد من الضوء على تاريخ تلك الحقبة الهامّة من التاريخ الليبي.

هدف البحث هو عرض ما يتوافر من تلك النشرات والنظر في مدى صلاحيتها في أن تكون مصدراً رئيسياً أو مسانداً في كتابة تاريخ ليبيا المحلي أو الدولي في تلك الفترة. وهو يهدف بالتالي إلى حث وإرشاد الباحثين في الدراسات التاريخية على الاهتمام بتلك النشرات وتجميعها وتبويبها ووضعها بمكانها المناسب بين المصادر التاريخية التي تؤرّخ للفترة الملكية، وسعى البحث للإجابة عن جملة من التساؤلات منها: ماهي إدارة المباحث الجنائية الليبية؟ ما هي أنواع النشرات الصادرة عنها؟ وما موضوعاتها؟ وما هي ظروف وآليات كتابتها وبالتالي ما مدى صدقيتها؟ وهل يمكن الاعتماد عليها كمصدر رئيس أو مساند لكتابة تاريخ ليبيا المحلي والدولي في العهد الملكي؟

انطلق البحث من فرضيةٍ أساسية مفادها أن نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية هي نشراتٌ صادرةٌ عن جهةٍ رسميةٍ في الدولة لذا فهي تمتاز بالدقة والشمولية؛ وهي لذلك صالحةٌ لتكون مصدراً مهماً لكتابة تاريخ ليبيا المحلي والدولي في العهد الملكي.

وقد جاء البحث في مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة. اختص الأوّل بالتعريف بإدارة المباحث الجنائية ونشراتها. أما الثاني فعُني بمضامين تلك النشرات وموضوعاتها. في حين ناقش المبحث الثالث أهمية تلك النشرات والخصائص التي تجعل منها أو تمنعها من أن تكون مصدراً لإعادة كتابة تاريخ ليبيا المحلي والدولي في العهد الملكي.

واعتمد البحث بشكل أساسي على وثائق أرشيف المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية والوثائق المحفوظة إضافةً لعدد من المصادر والمراجع ذات العلاقة. وتوصّل البحث إلى إثبات صحة فرضيته بأن نشرات المباحث الجنائية الليبية تصلح لأن تكون مصدراً رصيناً لكتابة تاريخ ليبيا في الفترة الملكية.

المبحث الأوّل: التعريف بإدارة المباحث الجنائية الليبية ونشراتها

بعد اعلان استقلال المملكة الليبية في 24 ديسمبر 1951م شرعت الدولة في بناء مؤسساتها طبقاً لإمكانياتها المادية والبشرية، ونظراً لقلّة عدد المتعلمين وافتقار البلاد للعناصر المدرَّبة والمؤهّلة خصوصاً في مجال الشرطة والأمن فقد اضطرت الدولة للاستعانة ببعض الخبراء من محامين وقضاة من الدول الشقيقة والصديقة[1]، وفي ذات الوقت آثرت الإبقاء على العديد من المؤسسات الأمنية التي كانت قائمة في عهد الإدارة البريطانية[2] ريثما تتمكّن من تأهيل من يستلم العمل بها، وكذلك استعارت ذات اللوائح والقوانين التي كان معمولاً بها في العهود السابقة[3]. غير أنها في ذات الوقت أصدرت عدداً من اللوائح والقوانين المنظِّمة لجوانب مهمّة في البناء التشريعي والإداري؛ حيث أصدر وزير الداخلية اللائحة رقم 184 بتاريخ 13 يونيو 1951م بشأن تأسيس البوليس الاضافي[4]، وإنشاء قسم المباحث الجنائية التابع لقوّة بوليس طرابلس[5] بهدف المساهمة في حفظ الأمن، ورصد ومتابعة الأحداث الجنائية

[1] سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط. 2 مزيدة ومنقّحة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970م، ص 203.

[2] عبدالفتاح عبدالله القماطي، جوانب من تاريخ الشرطة في ليبيا من سنة 1835م إلى سنة 2000م، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004م، ص 157.

[3] أسامة حسين المقطوف، الشرطة الليبية: تحديات النشأة وفعلية التأثير 1943–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2020م، ص 64، 65.

[4] جريدة طرابلس الرسمية، تصدرها الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس، العدد 8، السلسلة الجديدة أول يوليو 1951م، لائحة رقم 184، البوليس الاضافي، ص 133.

[5] جريدة طرابلس الرسمية، العدد 1 لسنة 1947م، أول يوليو 1947م، لائحة رقم 516، قوّة شرطة طرابلس ومصلحة السجون، شروط التحاق غير الأوروبيين، ص 17.

واليومية[1]. كما صدر في 4 يناير 1954م قانون بتشكيل المحكمة العليا الاتحادية[2]؛ وقد ضمَّت مستشارين مصريين وعرب آخرين واثنين ليبيَّيْن ومستشارٌ أمريكي وآخرَ بريطاني[3]. وفي إطار التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات صدر لاحقاً في 10 يونيو 1954م مرسومٌ ملكي بإنشاء إدارة البوليس الاتحادي[4]، وقد نصّ المرسوم على أن تكون إدارة البوليس الاتحادي تابعةً مباشرةً لرئاسة مجلس الوزراء، وأن تتكون من أربعة شُعبٍ وهي: شعبة البوليس الجنائي، وشعبة الاستعلامات، وشعبة المهاجرة، وشعبة مراقبة الأجانب. على أن تكون شعبة البوليس الجنائي هي الإدارة المركزية لشؤون المباحث الجنائية، وتكون أداةً للتعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات، ويشرف عليها النائب العام الاتحادي، وقد حدّد المرسوم اختصاصات تلك الشُّعّب؛ فمثلاً جاء فيه عن اختصاصات شعبة البوليس الاتحادي ما يأتي:

1. جمع البيانات عن الجرائم والمجرمين في كل ولاية، وترتيبها وتبويبها، لتزويد الجهات الحكومية الاتحادية والولاية بها عند الطلب.
2. جمع الإحصاءات في المسائل الجنائية وإعدادها ونشرها.
3. تعقّب المجرمين الدوليين.
4. تنفيذ تسليم المجرمين.
5. تنفيذ إبعاد الأجانب.
6. وضع أسلوب موحّد بين الولايات لحفظ الوثائق والسجلات في المواد الجنائية.
7. تقديم المعونة للولايات في مسائل البوليس الجنائي، وجمع الاستدلالات بناءً على طلب الولاية المختصّة في الجرائم الخطيرة.
8. تمثيل البلاد في منظمات البوليس الدولية والمؤتمرات.

كما حدّد المرسوم اختصاصات شعبة الاستعلامات في جمع الاستعلامات الخاصّة بشؤون الدولة الداخلية والخارجية، في حين نصّت المادة الرابعة على اختصاص شعبة المهاجرة والتي تتعلق بالتنفيذ

---

[1] عبدالفتاح القماطي، المصدر السابق، ص 157.

[2] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، مجلد 4، عدد 1، ص 1-17.

[3] سامي حكيم، مرجع سابق، ص 205.

[4] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، العدد الخامس، الأوّل من يوليو 1954م، ص 23، 24.

والاشراف على شؤون المهاجرة. أما شعبة مراقبة الأجانب فقد اختصّت بمراقبة الأجانب والاشراف على شؤونهم. وقد تزامن صدور هذا المرسوم مع صدور قرارٍ بتعيين السيد حسن فائز الإدريسي مديراً لإدارة البوليس الاتحادية على الدرجة الخاصّة، ومنحه رتبة لواء في 19 يونيو 1954م[1]. وبصدور هذا المرسوم بدأت عمليات الاستغناء عن الضباط الإنجليز الذين كانوا يرأسون جهاز الشرطة والأمن العام واستبدالهم بعناصر وضباطٍ ليبيين ممن تدرّبوا وتدرّجوا في مناصبهم تحت الإدارة البريطانية[2]. وقد كانت الإدارة البريطانية قبل الاستقلال تنشر إعلاناتٍ لتجنيد الشباب الليبيين بالشرطة وفق شروطٍ معينةٍ[3]، وقامت بتدريب العديدين منهم وإلحاقهم بالمناصب والتخصصات المختلفة في سلك الشرطة، وأرسلت النابهين منهم في دوراتٍ تدريبيّةٍ وتأهيليّةٍ إلى بريطانيا؛ ومنهم على سبيل المثل القائممقام محمّد الزنتوتي الذي أصبح مديراً عاماً للبوليس الاتحادي في 1955م[4]. والجدير بالذكر أن إدارة المباحث الجنائية كانت تمارس نشاطها تحت حكم الإدارة البريطانية حتى قبل إعلان الاستقلال؛ ويدلّ على ذلك التقارير اليومية التي كانت تُنشر باسم رئاسة المباحث الجنائية حول نشاط بعض الأفراد، وحراك الجماعات السياسية في نوفمبر 1951م[5].

وقد ظلّ العمل بالمرسوم الصادر في 1954م سارياً حتى صدور قانون البوليس الاتحادي رقم 2 لسنة 1961م والذي ألغى المادة 44 من المرسوم الملكي الصادر في 1954/6/10م حيث نصّ على استبدال مسمّى إدارة البوليس بمسمّى قوة البوليس الاتحادي. وقد أبقى القانون على ذات الشُعب السابقة واختصاصاتها؛ غير أنه أضاف إليها شعباً أخرى، تختصّ بالحراسة والتدريب وحماية مقار المؤسسات الحكومية والشخصيات الرسمية[6]. وقد ضمّت وحدة المباحث الجنائية لولاية طرابلس حسب التقرير

---

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، العدد الخامس، الأوّل من يوليو 1954م، ص 25. وقد استمر السيد فائز الادريسي مديراً للبوليس الاتحادي حتى 18 أكتوبر 1955م حين تم إعفاؤه من منصبه، يُنظر: الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد 11، 28 نوفمبر 1955م، ص 7.

(2) الجريدة الرسمية لولاية طرابلس، الأعداد: 15 فبراير 1956م، ص 91؛ عدد أوّل أبريل 1956م، ص 169؛ عدد 1 يوليو 1956م، ص 485–490.

(3) يُنظر شروط الخدمة لغير الأوروبيين، جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، أوّل أغسطس 1945م، ص 63–76.

(4) طرابلس الغرب، 24 ديسمبر 1955م، ص 2.

(5) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال: وثائق محلية ودولية (تكوين الدولة)، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2012م، ج/ 3، ص 1258، وهذه التقارير ممهورة بتوقيع شوقي سعد، مدير إدارة المباحث الجنائية، ص 1272.

(6) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، عدد خاص السنة الحادية عشر، 25 مارس 1961م.

السنوي الصادر عن إدارة البوليس بولاية طرابلس لعام 1956م نحو 23 ضابطاً، و 69 ضابط صفٍ، وعدد 27 من الأفراد لا يحملون رتباً. وكان من مهامها توجيه الدوريات الليلية والنهارية بملابس مدنية داخل الولاية للتحرّي وجمع المعلومات[1]، ولكون شعبة المباحث الجنائية من صميم عملها التحرّي عن كل ما له علاقةٌ بحفظ الأمن والنظام، وجمع المعلومات والاستدلالات عنه، وكتابة تلك المعلومات في صورة تقارير ونشراتٍ لإعلام جهات الاختصاص بها[2]؛ فقد تنوّعت تلك التقارير والنشرات شكلاً وموضوعاً من حيث مواعيد نشرها، ودرجات سرّيتها، وموضوعاتها؛ فكان منها النشرات الدورية الثابتة سواء منها اليومية أو الأسبوعية أو النصف شهرية، ومنها النشرات الطارئة التي تختصّ بظاهرةٍ واحدةٍ، أو حدثٍ محددٍ، أو شخصياتٍ معينةٍ، ومنها النشرات ذات المواضيع المتعددة المختلفة، فهناك النشرات اليومية التي تُعنى بالجرائم أو الأحداث اليومية كالحوادث، والوفيات، وعادةً ما تكون جاهزةً صباح كل يومٍ عند الساعة العاشرة لتُوزّع نسخٌ منها على رئاسة النيابة والنائب العام وناظر الداخلية. وهذه النشرات هي امتدادٌ للنشرات الجنائية اليومية التي كانت تصدر في عهد الإدارة البريطانية والتي تخصّ الأموال الضائعة والمعثور عنها، وأسماء المجرمين والمطلوبين؛ وقد كان يُطلق عليها الجريدة اليومية[3]. أما النشرات الأسبوعية والنصف شهرية فيتم إعدادها ونشرها بشكلٍ دوريّ ثابت من خلال كادرٍ من الأشخاص المؤهَّلين الموزّعين على إدارات الدولة المختلفة.

ومن حيث درجات السرّيّة تختلف تلك النشرات؛ فمنها نشراتٌ عامّةٌ تُنشر عبر وسائل الإعلام، ويُعلن عنها بنشرة المباحث الجنائية، ومنها ما يكون على درجةٍ من السرّية بحيث يتم تداولها في نطاقٍ أكثر تحديداً، وأخرى تحمل درجة سرّي جداً؛ ويتم تداولها في نطاقٍ محدودٍ جداً، وقد كانت تُشمّع عادةً بالشمع الأحمر وتُحال إلى ناظر الداخلية. ومنها التقارير عن شخصيات المعارضة أو نشاطات الأحزاب السياسية[4]. حتى أن بعض النشرات تُعطى ألواناً معينةً حسب درجة سرّيّتها؛ فالنشرات الحمراء تكون خاصّةً بالمطلوبين الدوليين، والزرقاء لمراقبة المجرمين والتعميم عليهم، والنشرات السوداء تختصّ بالجثث

(1) أسامة المقطوف، مصدر سابق، ص 67، نقلاً عن التقرير السنوي الصادر عن قوة بوليس طرابلس الغرب لسنة 1956م، ص 13.

(2) مقابلة مع مصباح المختار الراجحي، ضابط سابق في الشرطة، المقابلة بتاريخ 2024/7/27م.

(3) عبدالفتاح القماطي، المرجع السابق، ص 143-149.

(4) أسامة المقطوف، المصدر السابق، ص 66.

المجهولة، والخضراء تصدر في حق تجّار المخدرات[1]. ورغم الأهمية التي تكتسبها كل تلك النشرات بأنواعها كمصدرٍ للمعلومة وبالتالي مصدراً للتاريخ؛ إلا أننا سنركِّز في بحثنا هذا على النشرات الدورية متعدّدة الموضوعات التي أمكن الاطلاع عليها.

المبحث الثاني: مضامين نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية وموضوعاتها

يبدو أن نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية الدورية كانت تأتي على نفس نسق النشرات النصف شهرية التي كانت تصدر في فترة الإدارة البريطانية وإن اختلفت في محتوياتها[2]. ويعتمد بحثنا هذا على ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) وهو بدرجة سرّي، وقد فُتح بتاريخ 27 أكتوبر 1954م وقُفل بتاريخ 26 يوليو 1956م[3]. وهو يضمّ النشرات الصادرة لمدة تربو عن السنة ونصف السنة. يحتوي الملف المذكور على النشرات الصادرة مع رسائل الإحالة لها إلى الجهات المعنية[4]، وكذلك الردود وبعض التعليقات على تلك النشرات، ويحوي هذا الملف على جميع النشرات لتلك الفترة كاملةً باستثناء النشرة رقم 12 فهي غير موجودة في محلها.

وبتكوين جدول بتلك النشرات متسلسلة مع تاريخ إصدارها وعدد صفحاتها؛ تبيّن أنها في النشرات الأولى كانت تصدر شهرية، ثم أصبحت تصدر بشكل دوري ونصف شهري، وإن لم تكن لها مواعيد ثابتة باليوم، وقد يكون مردّ ذلك لأيام العطلات الأسبوعية أو غيرها من الأسباب بزيادة أو نقص بضعة أيام بحسب مقتضى الحال وكذلك فإن عدد صفحاتها وبنودها ذاتها أيضاً ليست ثابتة؛ وإنما تتحكم فيها البيانات المتوفرة والموضوعات المطروحة؛ فقد تتراوح عدد صفحاتها من ثلاث إلى عشر صفحات للنشرة

---

(1) المصدر نفسه، ص 91.

(2) فقد كانت جريدة طرابلس الرسمية في عهد المملكة مقسّمة إلى جزأين، الجزء الأوّل لوائح وقوانين، أما الجزء الثاني فمقسّمٌ إلى قسمين، قسم منشورات عامّة، وآخر نشرات مسلسلة تخصّ بالتعريف بالشركات والجمعيات التعاونية ومساهمتها وأحكام المحكمة المدنية والجزئية في الولاية وغيرها. للمزيد يُنظر: جريدة طرابلس الرسمية والتي تصدرها الإدارة البريطانية في طرابلس الغرب تحت سلطة الإدارة. ملحق رقم (1) يوثّق صورة لغلاف جريدة طرابلس الرسمية، موضحاً عناوين وموضوعات النشرة الرسمية في تلك الفترة.

(3) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، قُفل بتاريخ 26 يوليو 1956م. تجد في ملحق رقم (2) صورة لغلاف الملف، وفي ملحق رقم (3) صورة لترويسة النشرة في 1954م، أما في ملحق رقم (4) تجد أنموذجاً وهي نشرة رقم 24 كاملة مكونة من خمس صفحات.

(4) مثال على رسائل الاحالة يُنظر: ملحق رقم (5).

الواحدة[1]. كانت النشرة الأوّلى في الملف والصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 1954م ممهورة بإمضاء "البكباشي خيري العرادي" نائب مفوّض البوليس لإدارة المباحث الجنائية. أما ما تلاها من نشراتٍ وحتى النشرة الصادرة في 8 فبراير 1956م فقد كانت ممهورة بإمضاء "شوقي ف. سعد" نائب مفوّض البوليس لإدارة المباحث الجنائية. أما ما بعدها فجاءت بإمضاء "البكباشي محمّد المنصوري" نائب مفوّض البوليس لإدارة المباحث الجنائية.

ويبدو من خلال الملف ورسائل الإحالة أن تلك النشرات كان يتم الاحتفاظ بها في نظارة الداخلية في الولاية، أو أنها كانت تُرسل مباشرةً لرئاسة مجلس الوزراء؛ غير أنه ابتداءً من شهر نوفمبر 1954م طلب والي طرابلس من المجلس التنفيذي للولاية تزويده بنسخ من تلك النشرات "أكون شاكراً لو تفضلتم بإرسال نسختين من نشرة المباحث الجنائية الشهرية وأن تبعثوا إلينا كذلك بتقارير في شأن الطواري وكل الحوادث ذات البال"[2]. وبناءً عليه خاطب رئيس المجلس التنفيذي للولاية نظارة الداخلية لإمداده بنسخٍ من تلك النشرات[3]، ومنذ ذلك الوقت أصبحت تُرسل نسخة للمجلس التنفيذي وثلاث نسخ للولاية؛ حيث يتم إرسال نسخة منها لرئاسة مجلس الوزراء. وقد كانت تلك النشرات تُحال برسائل إحالة رسمية إلى جهات الاختصاص، أما عن محتوى تلك النشرات فقد جاء تماشياً مع اختصاصات إدارة البحث الجنائي والاستعلامات في حفظ الأمن والنظام والتحرّي وجمع البيانات عن كل ما له علاقة بأمن البلاد داخلياً وخارجياً. وقد كانت البيانات تأتي على شكل بنود رقمية متسلسلة، وتضمّ داخلها فقرات مؤبجدة بحيث يسهل الرجوع والوصول لأي معلومة وردت في تلك النشرات بسهولة ويسر عن طريق رقم النشرة والبند والفقرة. ومن بين البنود الثابتة التي احتوتها تلك النشرات: الشائعات وحديث المجتمع، والنشاط السياسي، ونقابات العمال، والشؤون الأجنبية، وشؤون اللاجئين، والصحافة، والاجمالي.

بند الشائعات وحديث المجتمع: يُرصد في هذا البند كل ما يدور ويتوارد من آراء حول الأحداث والوقائع الداخلية والخارجية وردود فعل الشارع وما يتناوله الرأي العام حولها. ومثال ذلك ما ورد في نشرة

---

(1) يُنظر المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، راجع الملحق رقم (6): جدول حصر نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية في الفترة من أكتوبر 1954م إلى نوفمبر 1956م.

(2) المصدر نفسه، مراسلة الصديق المنتصر والي طرابلس الغرب إلى رئيس المجلس التنفيذي للولاية بتاريخ 2 نوفمبر 1954م.

(3) المصدر نفسه، مراسلة محي الدين فكيني رئيس المجلس التنفيذي إلى ناظر الداخلية بتاريخ 18 نوفمبر 1954م.

المباحث رقم 2 الصادرة بتاريخ 22 يناير 1955م في البند الأوّل في الفقرة (ج) تعليقاً على تأخير نتائج الإحصاء: "إذ علّق بعض أهالي طرابلس الغرب على ذلك بالقول بأن سبب التأخير عائد إلى أن الأكثرية الساحقة من سكان ليبيا موجودون في ولاية طرابلس الغرب، وتقول بعض المصادر أن في ولاية طرابلس الغرب أكثر من مليون نسمة، بيد أن سكان برقة لا يتجاوزون المائتين والخمسين ألفاً، وتزيد الأخبار على ذلك أن الحكومة تخشى نشر هذه الأرقام حيث ستتعرض للانتقاد المر من الأهالي لعدم توزيع المناصب الوزارية والوظائف المالية الأخرى في الحكومة الاتحادية حسب السكان"[1].

ومثال آخر على الشائعات وحديث المجتمع ما ورد في نشرة المباحث رقم 3 الصادرة في 5 فبراير 1955م في البند الأوّل، الفقرة (هـ) كتعليق الشارع على إجراءات الحكومة ضد التلاعب بأموال الإغاثة فجاء فيه: "تدل جميع مراكز البوليس في البلاد أن الأهالي مغتبطين جداً للإجراءات الحازمة التي اتخذت في قضايا التلاعب بأموال الفقراء في مصراتة والراي العام يرجو أن تقوم الحكومة بحملة تفتيشٍ واسعةٍ على أموال الإغاثة في جميع أنحاء البلاد، حيث تعتقد أن موظفين آخرين اختلسوا من هذه الأموال ولو على نطاق أضيق، وكنتيجة للإجراءات التي اتخذت في حوادث الاختلاس بمصراته فإن التقارير تدل على روح الأمان والحرص التي جري بموجبها تصريف شؤون الإغاثة الآن من طرف الموظفين المختصين"[2]. وحول الأحداث الخارجية يرد في نشرة المباحث رقم 22 الصادرة في 22 أكتوبر 1955م في البند الأوّل، الفقرة (أ) عن تسليح الجيش المصري: "مازال الرأي العام يولي مسألة تسليح الجيش المصري من دول الستار الحديدي اهتماما كبيراً ولا يختلف عربيان من سكان هذه البلاد بأن الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة المصرية وعلى رأسها رئيسها البكباشي جمال عبدالناصر كانت من الجرأة والاقدام بحيث أعادت للأذهان بطولات قادة العرب وأمجاد السلف ولا أُغالي إذا قلت أن جميع المواطنين على اختلاف نزعاتهم ينظرون إلى مصر نظرةً كلها اعتزاز وافتخار"[3]. وأن هذا البند رغم أنه يرصد الآراء

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1955م، ص 1.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 3 لسنة 1955م، ص 1.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط./2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 22 لسنة 1955م، ص 1.

حول الأحداث ولا يتحدث عن الأحداث ذاتها؛ إلا أنه يظهر مهمّاً جداً في أنه يكمل المعلومة للقاري ويرسم له الصورة كاملةً للحدث.

بند النشاط السياسي: يتحرّى هذا البند المعلومات عن نشاط الجماعات السياسية والأحزاب وتحرّكاتها وردود فعلها تجاه بعض القرارات الحكومية والمعاهدات وبالأخص في فترات الانتخابات. ومن أمثلة ما ورد في هذا البند ما حوته نشرة المباحث رقم 27 الصادرة بتاريخ 1 ديسمبر 1954م في البند الثاني، الفقرة (ب): "في المقاطعات لم يلاحظ أي نشاط سياسي خلا في مدينة مصراته، فقد عُثر على عددٍ من المناشير المناهضة للاتفاقية الليبية الأمريكية والبريطانية في البريد وفي بعض الطرقات"[1]، وقد حفلت تلك النشرات بمعلوماتٍ وافيةٍ عن تحركات الأحزاب السياسية ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 28 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1954م في البند الثاني، فقرة (أ): "يمكن تلخيص الوضع السياسي العام في اليوم الذي استلمت فيه الحكومة الجديدة زمام الحكم على الوجه الآتي، توجد في البلاد ثلاثة أحزابٍ سياسيةٍ؛ الحزب الوطني ويرأسه الحاج مصطفى ميزران عضو البرلمان، وحزب الاستقلال ويرأسه السيد سالم المنتصر عضو الشيوخ، وحزب الكتلة ويرأسه السيد على الفقيه حسن، ومنذ الإعلان عن الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م لم ينشط أي من الأحزاب، كما ذكرت في نشرة المباحث السابقة جرت محاولات من طرف السيد فاضل بن زكري الوالي الأسبق وبعض النظّار السابقين الانضمام إلى حزب الكتلة، غير أن هذه المحاولات لفظت أنفسها الأخيرة في المهد على إثر تعيين السيد علي الفقيه حسن ناظراً بلا نظارة..."[2]. وقد ركّزت نشرات هذا البند على تحركات أعضاء حزب المؤتمر ومساعيهم لإعادة إحياء الحزب في الداخل والخارج ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 6 الصادرة في 17 مارس 1955م في البند الثاني[3]، الفقرة (أ): "تقول تقارير من جهات مختلفة أن هناك مساعٍ تبذل لعودة بشير السعداوي إلى طرابلس الغرب، وأحد هذه التقارير يقول أن بعض الوزراء وأعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والأعيان

[1] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 27 لسنة 1954م، ص 2.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 28 لسنة 1954م، ص 2.

[3] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 6 لسنة 1955م، ص 1.

اتفقوا على كتابة عريضة لحضرة ملك البلاد يتوسّلون فيها إلغاء أمر الابعاد الصادر بحقّ بشير السعداوي من طرف حكومة طرابلس الغرب في 21 فبراير 1952م"[1].

وفي ذات الاطار جاء في نشرة المباحث رقم 19 الصادرة في 11 سبتمبر 1955م في بندها الثاني في الفقرة (أ): "لم يقع نشاط سياسي يستحق الذكر باستثناء الأهمية القصوى التي أظهرها بعض أفراد حزب المؤتمر المنحل للخبر المنشور في مجلة روز اليوسف بعددها رقم 1419 بتاريخ 22 أغسطس 1955م؛ وفي هذا العدد ذكر أن محاولات كبيرة تبذل طوال الأيام الماضية لإقناع الزعيم الليبي بشير السعداوي بالعودة إلى بلاده، وقد توسّطت شخصية سعودية كبيرة في هذه المسألة، والظاهر أن عناصر المؤيدين للسيد بشير السعداوي باتت تعتقد أنه بوسعه العودة متى شاء ذلك..."[2].

ومثالٌ آخر لتتبع النشاط السياسي للحزب ذاته ما ورد في نشرة المباحث رقم 23 الصادرة في 6 نوفمبر 1955م في البند الرابع، الفقرة (ب): "بخصوص النشاط للانتخابات النيابية القادمة فُهِم أن عدداً من مناصري السيد بشير السعداوي من أعضاء البرلمان والتجّار وحتى من الوزراء استلموا رسائل من السيد المذكور يطلب منهم فيها خوض معركة الانتخابات القادمة على أساس حزبي وبالدعوة إلى الوحدة".

مما سبق نجد أنه لو تتبعنا هذا البند على مدار تلك النشرات لأمكن لنا جمع مادةٍ وافيةٍ عن النشاط السياسي والحزبي في البلاد آنذاك تؤرّخ له.

بند نقابات العمال: وفى هذا البند تتحرى إدارة المباحث الجنائية وترصد كل ما يتعلق بنشاطات العمّال، والاتحاد الليبي للعمّال، وتحركات سكرتير الاتحاد الليبي وزياراته وأفكاره، وكذلك احتجاجات العمّال وإضراباتهم وطرق المطالبة بحقوقهم، وانتخاباتهم وتفاعلاتهم. ومن أمثلة ما ورد حولها ما جاء في نشرة المباحث رقم 28 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1954م في البند الخامس، الفقرة (أ): "منذ نشر قانون العمل عام 1951م لم تقع إضرابات خطيرة ولا مظاهرات ولا اضطرابات من قبل العمّال، وبعد نشر هذا

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 19 لسنة 1955م، ص 2.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 23 لسنة 1955م، ص 3.

القانون طلب حوالي ست عشر نقابة الانضمام إلى الاتحاد العام الليبي للعمال..."[1]. ورصدت النشرات الاختلافات بين رئاسة الاتحاد العام الليبي للعمّال وبعض النقابات الأخرى؛ ومثال ذلك ما جاء في نشرة المباحث رقم 6 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1955م في البند الرابع في الفقرة (ب): "يزداد الاختلافات بين الاتحاد العام الليبي للعمّال وبين نقابة عمّال الميناء، وبتاريخ 13 مارس 1955م توجّه نحو دار الحكومة حوالي مئتين من عمّال الميناء قائلين أن سلطات الميناء لا تُشغِّل إلا العمّال التابعين للنقابة، وهم ليسوا منها، إذ ما زالوا مرتبطين بالاتحاد العام، وبعد أن استمعت السلطات إلى مطالب وفدٍ منهم، ووعدتهم بالنظر في طلبهم؛ عادوا من حيث أتو دون حدوث حادث..."[2]. وفي الفقرة (ج) من ذات النشرة رصدت حركة نقابة الخبّازين؛ فجاء فيها: "بتاريخ 14 مارس 1955م اجتمع عددٌ كبيرٌ من عمّال نقابة الخبازين في مقر الاتحاد العام الليبي للعمّال وتوجّهوا صوب دار حكومة الولاية حاملين لافتاتٍ مكتوبٌ عليها نطلب العدالة الاجتماعية؛ حيث أن البعض من أصحاب المخابز لم ينفذ ما تم الاتفاق عليه مع مفوّض العمل من تحسين شروط استخدامهم..."[3]، وكانت إدارة المباحث تتبع الحادثة ومنها الخلافات العمّالية في النشرات التالية حتى اختفاء الحدث أو تسوية المسألة؛ ومن بين ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 10 والصادرة بتاريخ 27 أبريل 1955م في البند الثالث، في الفقرة (أ): "... ما زال الخلاف بين السيد سالم شيتا والنقابات المعارضة للاتحاد العام الليبي للعمّال قائمةً، وهذه النقابات ممثلةً في نقابة عمّال الميناء ونقابة الأشغال والسكة الحديدية والاحتكاك بمساعدة نقابات عمّال برقة يقوم بمساعٍ حثيثةٍ مع حكومة المملكة الليبية المتّحدة لإقناعها بعدم الاعتراف بسالم شيتا ممثلاً للعمّال الليبيين في مؤتمر العمل الدولي الذي ذكرته في نشراتي السابقة"[4].

والجدير بالذكر أن بند نقابات العمّال أستأثر بنصيبٍ كبيرٍ في أغلب تلك النشرات. ويمكن للباحث في هذه الوثائق أن يستشف أن التتبع الزمني لتلك المعلومات والبيانات يمكن أن يُشكِّل منه صورة توثيقية لنشاط الحركة العمّالية في ليبيا في تلك الفترة.

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 28 لسنة 1954م، ص 4.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 6 لسنة 1955م، ص 3.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[4] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 10 لسنة 1955م، ص 3.

بند الشؤون الأجنبية: يتحرّى هذا البند عن كل ما له علاقة بشؤون الأجانب بتحركاتهم وسفاراتهم، والعلاقات معهم، ورأي الشارع في العمل معهم. وتنقسم فقراته بحسب مستجدات الحوادث أو الظواهر التي تستدعي التحرّي عنها، وتأتي عناوينها متضمنةً اسم البلاد أو الجالية المتحرّى عن نشاطها؛ كالشؤون الأمريكية أو الإيطالية أو الفرنسية أو الروسية أو التركية أو اليهودية وما إلى ذلك.

ومن متابعة الشؤون الأمريكية ما ورد في نشرة المباحث رقم 18 الصادرة بتاريخ 18 أغسطس 1955م في البند الثامن، الفقرة (أ) بعنوان الشؤون الأمريكية: "على أثر بعض الحوادث المؤسفة التي أقدم على ارتكابها بعض الجنود الأمريكيين والتي أودت إحداها بحياة أحدهم، تم اعتداؤهم على عفاف آنسة عربية باستعمال العنف، ثم تسبّب أحد سائقيهم بكسر ساقيْ فرديْن من أفراد البوليس التابعين لحركة السير – أقول على أثر ذلك كله اتخذ قائد مطار الملاحة إجراءاتٍ صارمةً للغاية ضد جميع أفراد القوات الأمريكية في طرابلس، إذ حرّم عليهم الذهاب إلى المدينة وارتياد أماكن اللبس والمحلات العامة الأخرى..."[1]. ومنها ما ورد في نشرة المباحث رقم 22 الصادرة في 22 أكتوبر 1955م، في البند الثامن، الفقرة (أ): "فُهم أن البيان الذي أصدرته السفارة الأمريكية في طرابلس بخصوص تزويد مصر بالأسلحة من طرف أمريكا ردّاً على ما تتداوله الألسن عن سياسة أمريكا الغير وديّة تجاه الشرق العربي قد طُبع ووُزِّع على الأهلين وقد سبق ونشرته جريدة طرابلس الغرب..."[2].

وقد حفلت النشرات بالأخبار عن الشؤون الإيطالية وخصوصاً العلاقة بين الإيطاليين والمزارعين الليبيين وموقف الإيطاليين من قرار المحكمة الدولية. ومن ذلك ما جاء في نشرة المباحث رقم 15 الصادرة بتاريخ 14 يوليو 1955م في البند الرابع بعنوان الشؤون الإيطالية في الفقرة (أ): "على أثر صدور قرار المحكمة الدولية القاضي بإعادة عددٍ من المؤسسات إلى الحكومة فُهم أن اجتماعات متعددة عقدتها الطبقة المتنوّرة من الإيطاليين المقيمين في هذه البلاد من محامين وأطباء وأصحاب شركات وموظفين ولبحث أمر هذا القرار والحث على مقاطعة المحكمة، إذ يُخشى أن يكون جميع أحكامها في

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 18 لسنة 1955م، ص 4.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1955م، ص 7، وللاستزادة من الشؤون الأمريكية يمكن العودة للبند السادس، ص 5، من الملحق رقم 4 في هذا البحث.

صالح الحكومة الليبية، كما فُهم وأن المحامي اركيني يساهم بضلعٍ كبيرٍ في هذه المشاورات والمداولات الإيطالية"[1].

ومثال آخر على الشؤون الإيطالية ما ورد في نشرة المباحث رقم 22 الصادرة في 22 أكتوبر 1955م في البند السابع، الفقرة (أ): "كان للمجهود الكبير الذي قام ويقوم به القنصل الإيطالي الجديد دورٌ في تهدئة روح الإيطاليين وخصوصاً المزارعين منهم على إثر قرار محكمة هيئة الأمم القاضي بإعادة الأملاك لذويها، وكان لهذه المجهودات أثرٌ حميدٌ، وتدل التقارير أن شعور المزارعين الإيطاليين يكاد يكون اعتيادياً وهم مع ذلك ينتظرون نتيجة المفاوضات الليبية الإيطالية بخصوص الأملاك المتنازع عليها[2]، وبمجرد تداول الآراء بفتح العلاقات الدبلوماسية الليبية الروسية نشطت عمليات التحرّي عن النشاط الروسي والشيوعي في البلاد؛ ومنها ما ورد في نشرة المباحث رقم الصادرة في 9 يناير 1956م في البند السادس، الفقرة (أ) تحت عنوان السفارة الروسية: "وصل السفير الروسي قادماً من موسكو عن طريق روما ومعه ستة رجال وثماني نساء وولدان، وصلوا جميعاً إلى فندق القراند هوتيل يوم الجمعة 1956/1/6م، وقد أشاع بعض الأشخاص أن السفارة تحاول إدخال عدة مشاريع تستفيد منها البلاد ومن جملتها فتح نوادي رياضية، ومدارس فنية، ومكاتب تجارية، كما أنها ستقدِّم في أول فرصةٍ مجموعةً من الأسلحة الثقيلة كالدبابات ومدافع الميدان والطائرات هديةً إلى المملكة الليبية المتّحدة، ويعتقد ذوو الميول الشيوعية أن السفارة الروسية ستتوفق في إقناع حكومة المملكة في الاعتراف رسمياً بشرعية الحزب الشيوعي"[3]، وتابعت نشرة المباحث اللاحقة رقم 2 والصادرة في 28 يناير في البند الثاني، الفقرة (أ) رصدها لنشاط السفارة الروسية فجاء فيها: "منذ وصول السفير الروسي إلى طرابلس نشط ذوو الميول الشيوعية نشاطاً ملحوظاً وأخذوا يبثون دعاياتٍ لمصلحة الاتحاد السوفيتي..."[4]. وجاء في الفقرة (ب) من

(1) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 15 لسنة 1955م، ص 5.

(2) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 22 لسنة 1955م، ص 7.

(3) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1956م، ص 4.

(4) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1956م، ص 4.

ذات النشرة: "على أثر زيادة أجور عمّال مطار الملاحة نشر ذوو المبادئ الشيوعية دعايةً مآلها أنه لولا افتتاح سفارة روسية في ليبيا لما أقدم الأمريكيون على منح هذه الزيادة"[1].

واهتمت النشرات بالشؤون اليهودية؛ فتحرّت وتابعت نشاطات الجالية اليهودية في البلاد وأفردت لها مساحاتٍ من نشراتها. ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 20 الصادرة في 21 سبتمبر 1955م في البند السابع، الفقرة (أ): "فُهم من بعض المصادر أن رئيس الطائفة الإسرائيلية في طرابلس الغرب بعث بكتابٍ إلى إيفر صحاح بإيطاليا يطلب منه الاتصال باليهود الطرابلسيين الموجودين في إسرائيل للحصول على توكيل منهم ببيع ممتلكاتهم الموجودة في هذه البلاد، وذلك على أثر ما نشرته جريدة طرابلس الغرب بضرورة وضع أملاك اليهود الغائبين تحت الحراسة"[2]، وفي بندٍ بعنوان الشؤون التركية نشرت إدارة المباحث متابعتها للنشاطات تركيا في المملكة؛ فجاء في نشرة المباحث رقم 21 الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 1955م في البند الخامس في الفقرة (أ): "أنه يوم 1955/9/28م افتُتحت الجمعية التركية للصداقة والثقافة الواقعة بميدان البلدية بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرات السادة رئيس الديوان المملكة العامر ونائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات..."[3]. ورد في الفقرة (ب) من ذات النشرة: "غادر طرابلس إلى تركيا ثمانية طلبة من مدرسة الفنون والصنائع للاشتراك في دورة مدتها خمس سنوات على حساب الحكومة التركية"[4].

وكانت ترد أحياناً تقارير عن العلاقات المصرية ضمن بند الشؤون الأجنبية تحوي تحرّيات عن نشاطات السفارة المصرية والعلاقات مع مصر. ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 7 الصادرة في 22 مارس 1956م في البند الثالث النشاط الأجنبي في الفقرة (ب) المصري جاء فيها: "بالإضافة إلى تردّد الكثير من المواطنين على المركز الثقافي المصري لمطالعة الكتب والمجلات والاستماع إلى

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1956م، ص 4.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 20 الصادرة في 21 سبتمبر 1955م، ص 5.

[3] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 21 لسنة 1955م، ص 4.

[4] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الإذاعات قام المركز بترتيبات لعقد ندواتٍ أدبيةٍ... وألقى الأستاذ مسعود مجاهد أحد اللاجئين السياسيين الجزائريين بتاريخ 15 مارس 1956م محاضرةً موضوعها (لماذا نعتز بعروبيتنا)..."[1].

بند الشؤون التونسية: العجيب أن هذا البند لا يختص فقط بشؤون العلاقات الليبية التونسية بل ويحوي كذلك معلومات حول شؤون اللاجئين التونسيين والجزائريين في ليبيا وحركة المرور عبر الحدود والتهريب والعلاقات الجزائرية كذلك؛ باعتبار أن تونس لم تنل استقلالها إلاّ في العام 1956م والجزائر في العام 1960م. ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 2 الصادرة بتاريخ 22 يناير 1955م في البند الخامس في الفقرة (أ): "بتاريخ 13 يناير 1955م وصل إلى طرابلس أحد الزعماء التونسيين واسمه جلولي فارس عمر محمّد برفقة السيد علي الزليطني ممثل الحزب الدستوري التونسي في طرابلس الغرب، والمعتقد أن مجيئهما فهو لعمل الترتيبات اللازمة لإعادة اللاجئين السياسيين التونسيين فور الوصول إلى اتفاق بين تونس وفرنسا..."[2]. وحول ذات الموضوع جاء في نشرة المباحث رقم 9 الصادرة في 14 أبريل 1955م في البند الرابع في الفقرة (أ): "لم يزل اللاجئون السياسيون التونسيون في البلاد وفُهم من جملة أسباب عدم عودتهم لبلادهم ما قالته المفوضية الفرنسية لممثلي الحزب الحر الدستوري التونسي من عدم تعهدها بوقف الإجراءات في القضايا الجزائية المبنية ضد بعض اللاجئين، الأمر الذي حمل هؤلاء على رفض العودة إلا مع بعضهم وبدون قيدٍ أو شرطٍ"[3]. وفي متابعةٍ لذات الموضوع ورد في نشرة المباحث رقم 15 الصادرة في 4 يوليو 1955م في البند الثالث في الفقرة (أ): "أُشير إلى موضوع عودة اللاجئين السياسيين التونسيين إلى بلادهم. بلغ أن الذين عادوا بالفعل 97 ومنهم 26 من المسجلين من هذه الولاية والباقون جيء بهم من مصر وبرقة، وقد رفض 17 لاجئاً العودة مما حمل فرع الحزب الحر الدستوري التونسي على إرسال كتاب لهذه الدائرة مؤرخٌ في 1955/7/6م يُعلن فيه سحب كفالته لهؤلاء اللاجئين السياسيين ويطلب تسفيرهم إلى تونس حيث لا توجد ضدهم قضايا جنائية معينة، وأن رفضهم العودة لا مسوغ

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 7 لسنة 1956م، ص 3.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1955م، ص 5.

[3] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 9 لسنة 1955م، ص 5.

له..."[1]. وقد زخرت النشرات بأخبار اللاجئين التونسيين والجزائريين وحركتهم عبر الحدود؛ بحيث لا تكاد تخلو نشرة من هذا البند وهو ما يعد جزء مهماً من تاريخ العلاقات مع دول الجوار.

بند الصحافة: وتأتي نشراتها أحياناً تحت عنوان الصحافة الأجنبية. وفي هذا البند يتم التحرّي عن الصحافة والأخبار الصحفية والصحف التي يتم إيقافها عن التداول لأسباب متعددة. ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 1 الصادرة في 4 يناير 1955م في البند الثالث في الفقرة (أ): "أوقف عن التداول الصحف الإيطالية الآتية لنشرها مقالات تخدش الكبرياء القومي الليبي: السكولر رقم 289 بتاريخ 9 ديسمبر 1954م، كوريري ديلا سيرا رقم 305 بتاريخ 23 ديسمبر 1954م، و كوريري ديلا سيرا رقم 307 بتاريخ 25 ديسمبر 1954م"[2]. ومن ذلك أيضاً ما ورد في نشرة المباحث رقم 2 الصادرة في 22 يناير 1955م في البند السادس في الفقرة (أ): "ظهر العدد الأوّل من مجلة (صوت المربي) التي تنشرها رابطة المعلمين في طرابلس بتاريخ 11 يناير 1955م[3]. وحول ذات الموضوع ورد في نشرة المباحث رقم 9 الصادرة في 9 أبريل 1955م في البند السابع في الفقرة (أ) ما يلي: "أوقف عن التداول العدد المؤرخ 27 مارس 1955م من مجلة أوروبا الإيطالية لنشرها مقالاً أن ليبيا لا يمكنها الوقوف على قدميها بدون إيطاليا، واحتوى معلومات تحط الكبرياء القومي الليبي"[4]. وفي نفس النشرة وفي ذات البند في الفقرة (ب) جاء ما يلي: "نشرت صحيفة صوت العمل التي يصدرها اتحاد العمّال التونسيين بعددها المؤرخ 20 مارس 1955م مقالاً ثورياً، أرفق طيه نسخة منه للإحاطة علماً بمدى الأفكار الثورية الرامية إلى قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية التي يؤمن بها من يقومون على نشر هذه الجريدة"[5].

إن بند الصحافة يعطي القارئ للنشرات انطباعاً بأن من يقومون بإعدادها على درجةٍ عاليةٍ من الثقافة، حتى أنهم كانوا يتابعون ما يُنشر في الصحافة غير الناطقة بالعربية وغير الليبية كذلك.

---

[1] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 15 لسنة 1955م، ص 5.

[2] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 1 لسنة 1955م، ص 3.

[3] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1955م، ص 5.

[4] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 8 لسنة 1955م، ص 4.

[5] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

بند إجمالي: يقصد ببند الاجمالي غالباً بند المتفرّقات؛ وهو يأتي عادةً في نهاية كل نشرة. تُوضع تحت هذا البند بعض المعلومات والأخبار التي ليس لها بنود ثابتة في النشرة؛ كتنقلات رجال الدولة من وإلى عاصمتها، أو حركة الحجيج، أو إضرابات الطلاب وغيرها. ومثالٌ لما ورد في هذا البند ما جاء في النشرة رقم 26 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1954م البند الثامن في الفقرة (ب) بتاريخ 25 أكتوبر 1954م: "أضرب طلاب دار المعلمين لأن نظارة المعارف رفعت سنوات الدراسة من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات"[1]، وكذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 2 الصادرة بتاريخ 28 يناير 1955م في البند الثامن في الفقرة (أ): "بتاريخ 29 ديسمبر 1954م سافر حضرات رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمعارف إلى باريس للتباحث مع الحكومة التونسية بخصوص فزان"[2]. ومن ذات النشرة وذات البند في الفقرة (ب): "وصل إلى طرابلس المستر أدريان بلت يوم 8 يناير 1955م"[3]. وما جاء في نشرة المباحث رقم 14 الصادرة في 2 يوليو 1955م في البند الخامس في الفقرة (أ): "بتاريخ 1955/6/25م سافر الفوج الأوّل من الحجّاج الليبيين لتأدية فريضة الحج وبتاريخ 1955/7/1م سافر الفوج الثاني"[4].

وكما حوت النشرات بنوداً متفرقةً بحسب الظروف والأحداث والمواسم؛ مثل الزيارات الملكية، أو الانتخابات النيابية، والانتخابات البلدية، أو الزفاف الملكي، واحتفالات المولد النبوي الشريف، وحوادث المنازعات على الأراضي وخصوصاً في موسم الحرث. ومن ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 5 الصادرة بتاريخ 3 مارس 1955م في البند الرابع في الفقرة (أ) بعنوان اختلافات الأراضي: "يقول تقرير البوليس بيفرن أن الاختلافات على الأرض بين قبائل أولاد أبوالهول مديرية الزنتان وقبائل الرجبان على موقع (البيضاء) بالجفارة ما زال قائماً مع أن كلا الطرفين قام بحرث الموقع، ويعتقد البوليس أنه إذا لم تتخذ الإدارة إجراءً ما ولو بوضع حدود مؤقتة فربما وقع إخلال خطير بالأمن بين الفريقين يوم الحصاد"[5]. ومثال آخر للبنود المتفرقة ما ورد في نشرة المباحث رقم 20 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر

---

(1) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 26 لسنة 1954م، ص 6.

(2) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 2 لسنة 1955م، ص 5.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 14 لسنة 1955م، ص 4.

(5) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 5 لسنة 1955م، ص 4.

1955م في البند الثالث في الفقرة (أ) بعنوان البطالة: "خلال شهر سبتمبر 1955م انتهى عمل حوالي ألفين من عمّال الإغاثة؛ الأمر الذي أبرز للوجود مشكلة على جانبٍ كبيرٍ من الخطورة ليس للحكومة فقط؛ بل لعددٍ كبيرٍ من العائلات كانت تعتمد في معيشتها على ما يكتسبه هؤلاء من عملهم اليومي..."[1]، ومن خلال هذه الأمثلة من النشرات نستطيع أن نتبيّن ثروة تاريخية يمكن للباحثين من خلالها تسليط الضوء على مناحي الحياة المختلفة في المجتمع من جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

المبحث الثالث: خصائص نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية

من خلال ما سبق تبيّن أن نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية تمتاز بوفرة معلوماتها وتنوّعها وتبويبها؛ الذي يُسهّل الرجوع إليها. ولكن هل هذا يكفي لتُعدّ مصدراً لكتابة تاريخ ليبيا في الفترة التي نشرت فيها؟

إن المصادر التاريخية تتحدد قيمها وأهميتها من خلال توافر عدة شروط منها الصدق والدقة والحيادية والموضوعة والوضوح والاكتمال والندرة وغيرها.

1. الصدق Authenticity أو الدقّة Accuracy في المعلومة: أي أن يكون المصدر موثوقاً بشكلٍ يمكن معه التحقق منه. وحيث أن نشرات إدارة المباحث تحمل الشكل الرسمي والقانوني لأنها صادرةٌ عن جهة رسمية قانونية؛ وبالتالي فإن المعلومات المتضمنة فيها تعتبر معلوماتٍ صادقةٍ ودقيقةٍ إلى درجة كبيرة؛ فإنه يمكن اعتبارها أدلّة مهمّة خصوصاً وأنه قد تم تسجيلها في أوقات حدوثها وليس بعدها؛ ولذلك فهي تضاهي المراسيم الرسمية ومقالات الصحف الصادرة في تلك الفترة.

ومن جهةٍ أخرى، فإن هذه النشرات تخضع للمراجعة والتدقيق من قبل ذوي الاختصاص والجهات الرسمية الموجّهة إليها. ومن أمثلة هذه المراجعات ما ورد في نشرة المباحث رقم 17 الصادرة بتاريخ 11 أغسطس 1955م في البند الثامن في فقرة (أ): "أن حكومة طرابلس الغرب وافقت على فتح نادٍ مصري في طرابلس"[2]. وبمجرد صدور تلك النشرة علّق والي طرابلس الغرب في استدراكٍ راسل به رئيس المجلس

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 20 لسنة 1955م، ص 2.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 17 لسنة 1955م، ص 4.

التنفيذي للولاية يؤنّبه فيه وينبّه لعدم دقة ما ورد في تلك النشرة بشأن النادي المصري، وطالب بضرورة تحرّي الدقة في النشرات قائلاً: "... جاء في الفقرات الأخيرة من نشرة المباحث رقم 17 المؤرخة في 11 أغسطس الحالي أن حكومة الولاية وافقت على فتح نادي مصري في طرابلس، وبما أن هذا الخبر غير حقيقي إذ لا تزال المكاتبات دائرة بين الولاية والحكومة الاتحادية، نرجو أن يوضّح لنا رئيس إدارة المباحث المصدر الذي علم منه بذلك، وتوجيهه في المستقبل لتحري صحة المعلومات التي تضمها النشرة المذكورة ولكم الشكر"[1]. وبالتحقيق في الموضوع جاء الرد التالي من رئيس إدارة المباحث: "أرجو أن أشير إلى رسالتكم ذات الرقم "وط/2/س، والمؤرخة في 1955/8/23م والمتعلّقة بفتح ناد مصري في طرابلس، أتشرف بإعلام حضرتكم بأنه بعد اجتماعنا بالسيد رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وبعد التشاور مع سيادته في الموضوع فقد عبّر لنا حضرته عن موافقته على افتتاح النادي المذكور واعتبرنا من جانبنا موافقته تصريحاً من وزارة الخارجية بافتتاحه"[2]، كما أن المعلومات الواردة في تلك النشرات تخضع للمراجعة الذاتية من إدارة المباحث فيقع تصحيحها عند إيراد معلومةٍ غير دقيقةٍ، أو توقّعٍ لأمر لم يقع؛ مثلما ورد في نشرة المباحث رقم 7 الصادرة في 27 مارس 1955م في البند السادس (الشؤون التونسية) في الفقرة (أ) والذي جاء فيه: "... أن عدد اللاجئين التونسيين الذين سيُحضرون من مصر إلى برقة سيكون حوالي السبعين وأنهم مع الـ 110 لاجئين الموجودين في طرابلس سيعودون إلى تونس أواخر هذا الشهر..."[3].

وفي النشرة اللاحقة تم تصحيح الخبر لأن اللاجئين لم تتم عودتهم حسب ما ورد؛ فجاء في نشرة المباحث رقم 8 الصادرة في 9 أبريل 1955م في البند الخامس (الشؤون التونسية) في الفقرة (أ): "بالإشارة للفقرة 6 من نشرة المباحث رقم 7 بتاريخ 27 مارس 1955م لم يغادر اللاجئون التونسيون

---

(1) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، مراسلة محمّد جمال الدين باش آغا والي طرابلس الغرب إلى السيد رئيس المجلس التنفيذي للولاية بتاريخ 23 أغسطس 1955م، ملحق رقم (7).

(2) المصدر نفسه، مراسلة محمود البشتي رئيس المجلس التنفيذي إلى السيد والي طرابلس الغرب بتاريخ 31 أغسطس 1955م، يُنظر الملحق رقم (8) أنموذجاً لنشاط النادي الثقافي المصري في طرابلس.

(3) المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 7 لسنة 1955م، ص 7.

القطر إلى تونس كما ورد في نشرة المباحث الأخيرة، حيث وردت تعليمات في آخر لحظة من رئاسة الحزب في القاهرة تقضي بتأخير السفر لأن المفاوضات بين فرنسا وتونس لم تنته"[1].

2. الموضوعية Objectivity: أي أن المصدر نفسه يجب أن يكون خالياً من التأثيرات أو التحيزات الشخصية التي قد تؤثر على دقة المعلومات المقدّمة؛ وكون نشرات المباحث الجنائية تصدر عن جهةٍ رسمية لذلك فإنها تتسم بالموضوعية والحيادية إلى حدٍ كبيرٍ. ومثال ذلك ما ورد في نشرة المباحث رقم 13 الصادرة في 20 يونيو 1955م في بندها الأوّل في الفقرة (أ) عن زيارة الملك إدريس السنوسي إلى المنطقة الغربية: "... في هدأة الليل البهيم وتحت ظلال أنجم السماء اللألاة كان ركب مولانا الملك المعظم يحث السير في اتجاه الشق الغربي من أرض الوطن العزيز..."[2]. وبمراجعة النشرة راسل رئيس المجلس التنفيذي ناظر الداخلية حاثاً إياه على ضرورة التقيد بالعبارات الرسمية والابتعاد عن المبالغة قائلاً: "... في الوقت الذي أعبر لحضرتكم فيه عن إعجابي الكامل بنشرات المباحث الجنائية واغتباطي بتحريها الدقة، واشتمالها على ما يهمنا معرفته من الاخبار، إلا أن لدىَّ ملاحظة شخصية بسيطة، تتعلق بناحية الأسلوب، فلو رجعنا إلى نشرة المباحث الجنائية رقم 13 نجد في مستهلها عبارة (في هدأة الليل البهيم وتحت أنجم السماء اللألاة... إلخ وبما أن نشرات المباحث الجنائية تصل عادةً إلى أجهزة الدولة العليا، فقد ترون حضرتكم ضرورة لتحاشي أمثال هذه العبارات التي قد تنم عن (الخيال) وفي موضوعٍ أبعد ما يكون عن (الخيال) فأرجو تنبيه المسؤولين إلى هذه الملاحظة ولكم شكري الجزيل"[3].

3. الوضوح Clarity: وقد كانت النشرات مكتوبة بلغة مباشرة لا تحتمل التأويلات سهلة الفهم دون تعقيداتٍ.

4. التتابع والاكتمال Completeness: أي أن يتضمن المصدر معلوماتٍ كافيةً لفهم الحدث؛ وقد كانت نشرات إدارة المباحث الجنائية تأتي في صورة متسلسلة تتابع تطوّر الحدث أو الظاهرة كلما استجدّت فيها مُستجدّات. فعلى سبيل المثال نجد في بند نقابات العمّال رصداً لحركة العمال واحتجاجاتهم وتفاعلاتهم بحيث لو تتبعت تلك النشرات بصورةٍ منتظمة أمكنك متابعة تطورات العلاقة والالمام بكامل

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 8 لسنة 1955م، ص 3.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 13 لسنة 1955م، ص 1.

[3] المصدر نفسه، مراسلة محمود البشتي رئيس المجلس التنفيذي إلى حضرة ناظر الداخلية بتاريخ 23 يونيو 1955م، يُنظر الملحق رقم (9).

أطرفها وجزئياتها. فمثلاً ورد في نشرة المباحث رقم 4 الصادرة في 17 فبراير 1955م في البند الثالث في الفقرة (أ) أنه: "بتاريخ 11 فبراير 1955م اضرب سائقو مؤسسة مانقا نيلي وساكيني عن العمل احتجاجاً على بعض أصحاب العمل لتحسين شروط استخدامهم وكان عدد المضربين ثلاثين سائقاً..."[1]. ثم تابعت النشرة التالية الصادرة في 3 مارس 1955م في الفقرة (أ) ذات الموضوع وجاء فيها: "بالإشارة للفقرة (أ) من نشرة المباحث رقم 4 بتاريخ 17 فبراير 1955م، عُقد اجتماع في مكتب مفوّض العمل بتاريخ 22 فبراير لبحث موضوع الاختلاف بين مؤسسة مانقا نيلي وساكيني وبين السائقين الذين يشتغلون معها..."[2]. وتتابع ورود ذات الموضوع في النشرات اللاحقة فجاء في النشرة رقم 6 والصادرة في 17 مارس 1955م في البند الرابع في الفقرة (أ): "بالإشارة للفقرة 3 (أ) من نشرة المباحث رقم 5 بتاريخ 3 مارس 1955م بخصوص الاختلاف بين سائقي مانقا نيلي وساكيني وأصحاب عمل، يمكن القول أن هذا الاختلاف قد سوى بشكلٍ مرضي..."[3].

5. السياق Context: السياق هو تأطير النص في الزمن ووضع المعلومات داخل سياقها التاريخي بحيث يمكن فهمها داخل الزمان والمكان المناسبين؛ فنشرات إدارة المباحث الجنائية في عمومها تقع في ذات الزمن الذي وقعت فيه أحداثها، وبالتالي فإنها تواكب الحدث زمنياً ومكانياً.

6. النُّدرة Rarity: حيث تكتسب المصادر التاريخية قيمةً أكثر عند توافر شرط الندرة، وعدم وجود المصادر المماثلة التي تختص بدراسة ذات الفترة وذات الموضوعات. وهذا الشرط متوافرٌ في نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية لأنها انفردت بتسجيل ورصد معلومات وآراء وبيانات يصعب وجودها في وثائق أو مصادر أخرى مزامنة لها، وذلك بحكم تخصصها واختصاصها في مراقبة المجتمع بكامله، وتحركات الشخصيات الرسمية والاعتبارية، ونشاطات العامة، وتحرّياتها عن تحركات الأجانب والجاليات غير الليبية وسفاراتهم، ورسمها لصور عن حركة المرور عبر الحدود واللاجئين وتهريب السلع والبضائع، والاحتجاجات الشعبية، والتفاعلات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، والنشاطات الثقافية والنوادي الرياضية، والأخبار الصحفية، ومنازعات الأراضي، والحوادث اليومية؛ أي أنها بمثابة سجلٍ شاملٍ لجميع مناحي حياة المجتمع والدولة.

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، المصدر السابق، نشرة المباحث رقم 7 لسنة 1955م، ص 7.

[2] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 5 لسنة 1955م، ص 1.

[3] المصدر نفسه، نشرة المباحث رقم 6 لسنة 1955م، ص 3.

خاتمة

توصّل البحث إلى النتائج التالية:

- من خلال دراسة نشرات إدارة المباحث الجنائية والجهات القائمة عليها والمرسلة لها تبيّن وجود التراتبية والنظام الذي يميّز مؤسسات الدولة في تلك المرحلة، وأن لها إدارات منظمّة ومجتهدة ذات أسسٍ واختصاصات واضحةٍ.
- أن نشرات المباحث الجنائية تمتاز بالصدق والدقة والحيادية، لأنها نشرات رسمية وصادرة من جهات رسمية وموجّهة إلى جهات رسمية مسؤولة؛ وبالتالي فإن نسبة الشك فيها قليلة، خصوصاً أنها تخضع للتدقيق والمراجعة من الجهة المصدرة لها أي إدارة المباحث ومن الجهات التي تستلمها أي الحكومة. وهي أيضاً تمتاز بالشمولية فهي تغطي جميع مناحي حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن تتبعها لحدثٍ أو ظاهرةٍ هو بمثابة تاريخ مكتوب لذلك الحدث أو الظاهرة. وتمتاز كذلك بالوضوح والتنظيم والتبويب؛ الأمر الذي يجعل من السهولة بمكانٍ العودة لمعلوماتها بكل يسرٍ وسهولة. كما أنها تمتاز بالندرة لأنها تحوي الكثير من المعلومات التي لا توجد في غيرها من المصادر.
- واستناداً على ما سبق؛ توصّل البحث إلى إثبات صحة فرضيته وهي أن نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية صالحة لأن تكون مصدراً أصيلاً ورصيناً لكتابة تاريخ ليبيا المحلي والدولي في العهد الملكي وهي إرث حضاري بالغ الأهمية؛ بل وإن أي دراسة لذات الفترة لأي من الموضوعات التي تحرّت عنها إدارة المباحث الجنائية لا تعير هذه النشرات أهميةً ربما تكون ناقصةً ومبتورةً.

ثبتٌ بالمصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الغير منشورة

- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شُعبة الأرشيف، ملف بعنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) رقم و.ط/2/س، قُفل بتاريخ 26 يوليو 1956م.

ثانياً: الوثائق المنشورة

- الجريدة الرسمية لولاية طرابلس.
- الجريدة الرسيمة للمملكة الليبية المتّحدة.
- سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال: وثائق محلية ودولية (تكوين الدولة)، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2012م، ج/ 3.

ثالثاً: المقابلات والروايات الشخصية

- مقابلة مع مصباح المختار الراجحي، ضابط سابق في الشرطة، المقابلة بتاريخ 2024/7/27م.

رابعاً: الصحف والجرائد

- صحيفة طرابلس الغرب، 24 ديسمبر 1955م.

خامساً: المصادر العربية والمُعرّبة

- حكيم، سامي. حقيقة ليبيا، ط. 2 مزيدة ومنقّحة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970م.
- القماطي، عبدالفتاح عبدالله. جوانب من تاريخ الشرطة في ليبيا من سنة 1835م إلى سنة 2000م، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004م.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

- المقطوف، أسامة حسين. الشرطة الليبية: تحديات النشأة وفعلية التأثير 1943–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2020م.

ملاحق

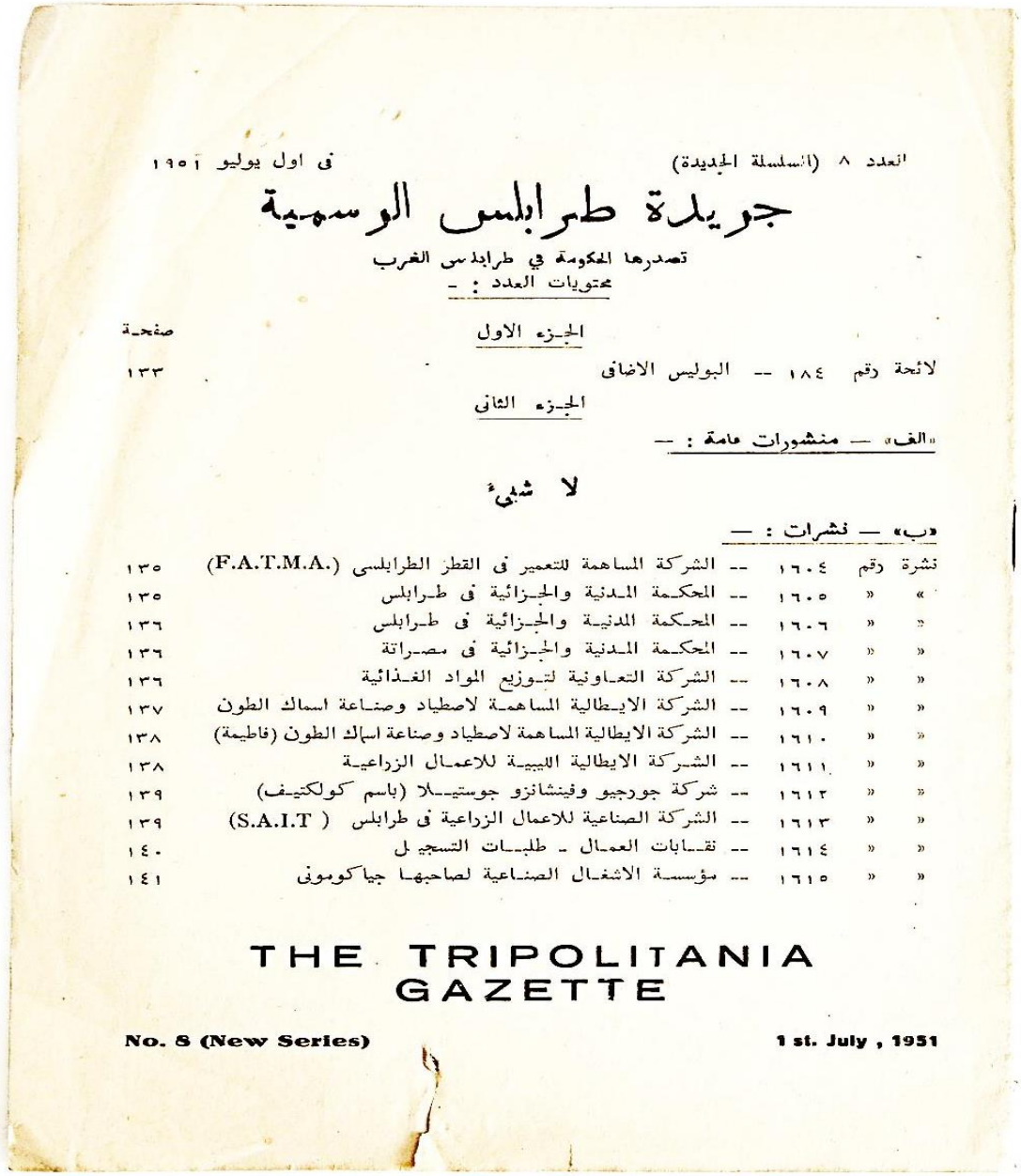

العدد ٨ (السلسلة الجديدة) في اول يوليو ١٩٥١

جريدة طرابلس الوسمية

تصدرها الحكومة في طرابلس الغرب

محتويات العدد : -

	صفحة
الجزء الاول	
لائحة رقم ١٨٤ -- البوليس الاضافى	١٣٣
الجزء الثانى	
«الف» — منشورات عامة : —	
لا شيء	
«ب» — نشرات : —	
نشرة رقم ١٦٠٤ -- الشركة المساهمة للتعمير فى القطر الطرابلسى (F.A.T.M.A.)	١٣٥
« « ١٦٠٥ -- المحكمة المدنية والجزائية فى طرابلس	١٣٥
« « ١٦٠٦ -- المحكمة المدنية والجزائية فى طرابلس	١٣٦
« « ١٦٠٧ -- المحكمة المدنية والجزائية فى مصراتة	١٣٦
« « ١٦٠٨ -- الشركة التعاونية لتوزيع المواد الغذائية	١٣٦
« « ١٦٠٩ -- الشركة الايطالية المساهمة لاصطياد وصناعة اسماك الطون	١٣٧
« « ١٦١٠ -- الشركة الايطالية المساهمة لاصطياد وصناعة اسماك الطون (فاطيمة)	١٣٨
« « ١٦١١ -- الشركة الايطالية الليبية للاعمال الزراعية	١٣٨
« « ١٦١٢ -- شركة جورجيو وفينشانزو جوستينلا (باسم كولكتيف)	١٣٩
« « ١٦١٣ -- الشركة الصناعية للاعمال الزراعية فى طرابلس (S.A.I.T)	١٣٩
« « ١٦١٤ -- نقابات العمال - طلبات التسجيل	١٤٠
« « ١٦١٥ -- مؤسسة الاشغال الصناعية لصاحبها جياكومونى	١٤١

THE TRIPOLITANIA GAZETTE

No. 8 (New Series) 1 st. July , 1951

ملحق رقم (1): وهو نموذج للعناوين والموضوعات التي اهتمت بها النشرات في فترة الإدارة البريطانية في طرابلس الغرب.

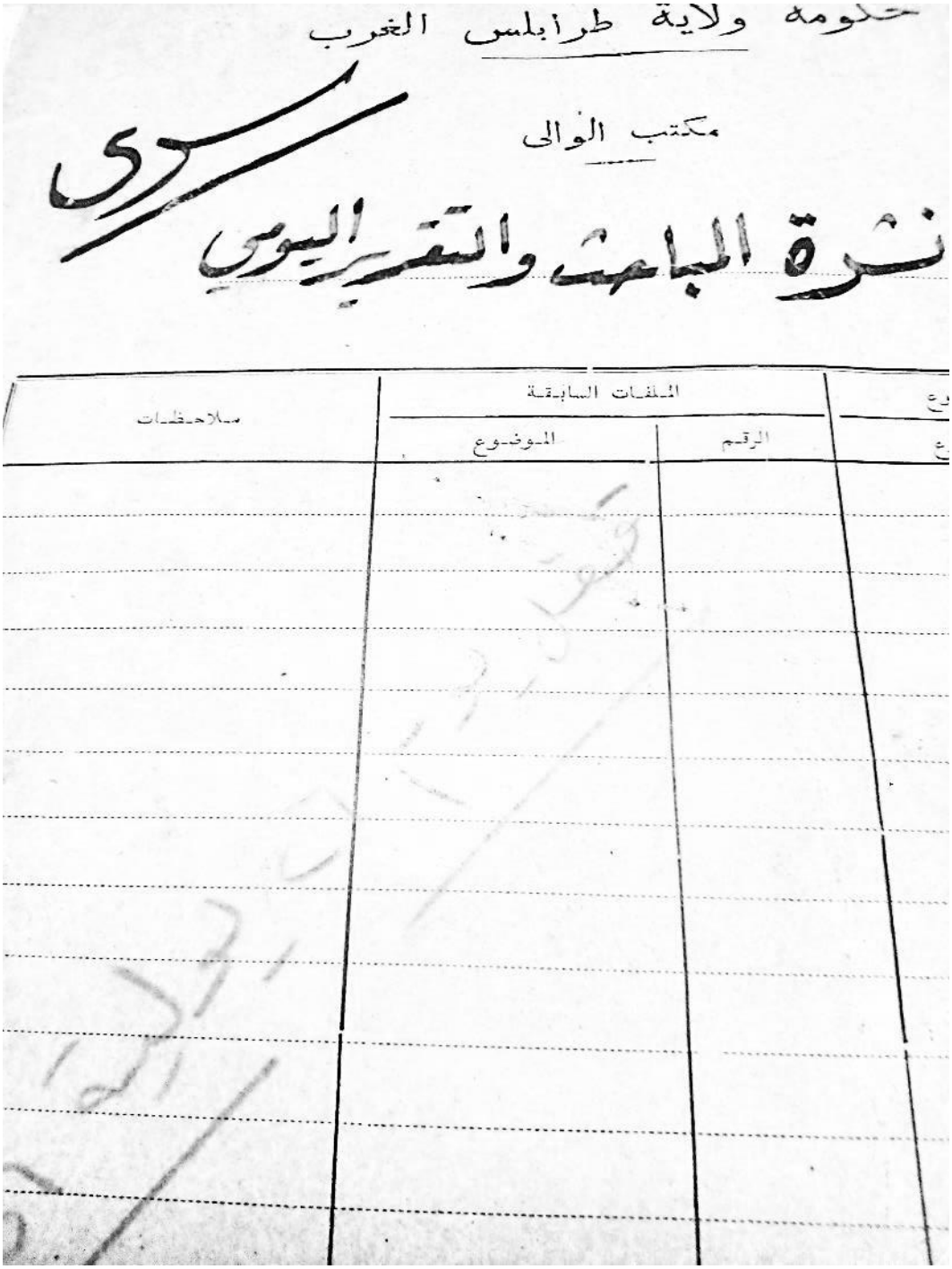
حكومه ولاية طرابلس الغرب

مكتب الوالى

سرى

نشرة المباحث والتقرير اليومي

ملاحظات	الملفات السابقة	
	الموضوع	الرقم

ملحق رقم (2): صورة غلاف ملف نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية رقم و.ط/2/س تحت عنوان (نشرة المباحث والتقرير اليومي) وهو بدرجة سرّي، وقد فُتح بتاريخ 27 أكتوبر 1954م وقُفل بتاريخ 26 يوليو 1956م.

سري

ولاية طرابلس الغرب

البوليس والسجون

رئاسة ادارة المباحث الجنائية
طرابلس — تلغون ١٣٥٧

نمرة الصدور س ن ٢/١/١٠
التاريخ ٧ يونيو ١٩٥٤

الموضوع " نشرة المباحث رقم ١١

حضرة ناظر الداخلية المحترم
حكومة طرابلس الغرب

١) النشاط السياسي

أ) لم يحدث نشاط سياسي يستحق الذكر خلال شهر مايو رغم عدم وجود شك بان العناصر الغير راضية توالي اجتماعاتها في البيوت . والاحاديث في هذه الاجتماعات عدم رضا عن الوضع العام وانتقاد ادارة حكومة طرابلس الغرب . وليس هناك من دليل على ازعاج هذه العناصر المتمثل في شكل حزب سياسي او القيام باجراءات عملية تعكر الجو الهادئ الصافي الذي تنعم فيه البلاد كنتيجة للادارة الحكيمة العادلة التي تتبعها حكومة الولاية .

٢) النقابات

أ) في الوقت الذي يخيم فيه السكون على النشاط السياسي تتأجج بين صفوف العمال حركات عمالية ظاهرة للعيان . والمفهوم ان سالم شيتا بعد هزيمته في انتخابات المجلس التشريعي وبعد عدم تعيينه عضوا في نفس المجلس من طرف الحكومة كما كان منتظرا تربص محاربة محمد الشريف رئيس الاتحاد العام الليبي للعمال والعمل على اسقاطه في الانتخابات العمالية القادمة للهيئة التنفيذية .
وقد اغتنم سالم شيتا فرصة غياب محمد الشريف الذي اوفد كعضو في الوفد الليبي لمؤتمر العمل الدولي في ٢٧ مايو ١٩٥٤ وضاعف من جهوده في هذا المضمار . ويجتمع سالم شيتا تقريبا يوميا بزعماء العمال في النفوذ ويطلب اليهم عدم التصويت في جانب محمد الشريف الذي يصفه كعضو في نقابات العمال لا ترجى فائدة وانه لن يقاتل في سبيل حقوق العمال ضد السلطات الرسمية التي ساعدته كثيرا بتعيينه مديرا لمدرسة الفنون والصنائع وعضوا في المجلس التشريعي . وترى بعض الاوساط ان الحظ ربما حالف سالم بالاطاحة بمحمد الشريف وتنحيته من الهيئة التنفيذية في الاتحاد العام الليبي للعمال خلال الانتخابات القادمة . كما ان سالم شيتا كما فهم ينوي العمل على الغاء منصب الرئاسة في الاتحاد معللا ذلك بعدم وجود هكذا مناصب في المنظمات العمالية الاخرى والاكتفاء بمنصب سكرتير عام للهيئة التنفيذية

ملحق رقم (3): الصفحة الأولى لإحدى النشرات الصادرة في 7 يونيو 1953م، تُظهر ترويسة النشرة التي تغيّرت فيما بعد حسب الملحق التالي.

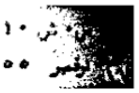

رئاسة ادارة المباحث الجنائية
طرابلس — تلفون ١٣٥٧

الموضوع " نشـــرة المباحث رقم ٢٤

حضرة ناظر الداخلية المحترم
حكومة طرابلـــــس الغرب

١) احاديث المجتمعات الليبية

أ) حديث المجتمعات الليبية خلال الاسبوعين الماضيين كان الحالة السياسية العالمية خصوصا الاوضاع في الشرق الاوسط والعالم العربي .

ففي ميدان السياسة العالمية يعتقد الرأى العام ان مؤتمر جنيف ولد ميتا وفشل وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى في الوصول الى اتفاق على اى نقطة من المواضيع المعروضة على بساط البحث قوى الرأى القائل بعدم احتمال بقاء السلام العالمي لمدة طويلة وان شبح الحرب العالمية الذى استبعد في وقت من الاوقات يبدو للبعض ماثلا للعيان ويعتقدون ان الحرب هي الحل الوحيد الباقي بين الشرق والغرب لتسوية المشاكل القائمة بينهما . والواطنون يربطون هذه الاحداث بالزيارة التي قام بها قائد قام حلف الاطلسي الجنرال كانتر لطرابلس ثم زيارة القائد العام البريطاني في الشرق الاوسط لليبيا . ويقول المعلقون ان هاتين الزيارتين كانتا لتفقد الاوضاع العسكرية والاجتماع بالسلطات الليبية المسئولة خصوصا بعد ان اذيعت الاخبار القائلة بموافقة ليبيا على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي .

اما احاديث المجتمع عن الحالة السياسية في الشرق الاوسط والعلاقات بين الدول العربية واسرائيل — فقد شعرت ادارة المباحث الجنائية ان العداء للدول الغربية وان الحقد والسخط على اليهود في ازدياد مستمر . وقد سمع بعض المواطنين يقولون انه لا فرق بين السياسة بين سياسة اسرائيل وسياسة امريكا . فسياسة الدولتين تسير على خط واحد دون اعتبار لمصالح الاخرين ودون كبير اهتمام بمبادئ الحق وموازين العدالة .

وفي هذه الفترة انتشرت اشاعات في المدينة تقول ان الحكومتين الامريكية والبريطانية تضغطان على الحكومة الليبية عن طريق سفارتيهما في ليبيا للتراجع عن القرار المتخذ لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع روسيا . وقد قوى هذه الشائعات الاجوبة التي اعطاها دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لمراسل الصحيفة الامريكية بخصوص العلاقات بين ليبيا ومصر من جهة وبينها

٢/٠٠٠٠

ملحق رقم (4): نموذج لنشرة إدارة المباحث الجنائية الليبية؛ نشرة رقم 24 من 5 صفحات (صفحة 1 من 5) ويمكن من خلالها معرفة موضوعات النشرة وترتيب بنودها واللغة والأسلوب الذي كُتبت به.

وبين الدول الغربية من جهة اخرى • وبعد ان اطلع الرأى العام على هـــذه الاجوبة تأكد من وجود الضغط الامريكي البريطاني على ليبيا كما تأكد هذا الرأى العام ان رئيس حكومته من القوة والجرأة والوطنية ما يكفي للسير بليبيا الى شاطئ السـلامة • وعلق البعض على اجوبة دولة الرئيس انها ان دلت على شيء فانما تدل على السيادة الكاملة المطلقة التي تتمتع بها حكومة ليبيا وعلى الاخلاص والتفاني والاستعداد للتضحية التي تستقر في نفس حضرة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية • كما لوحظ ان الاجوبة كانت من اللباقة بشكل يجلب النظر واتسمت بدبلوماسية رائعة •

ومع ذلك يعتقد الرأى العام ان السفارتين الامريكية والبريطانية ستتابعان الجهود مع السلطات العليا لتغيير اتجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة الليبية ولوادى الامـــر الى تغيير القائمين على تنفيذ هذه السياسة كما يتسنى اعادة النفوذ الانكلو امريكي الـذى تلاشى امام ما يدعيه الامريكيون والانكليز من نفوذ مصرى • وعلى وجه العموم يرى الكثيرون ان هناك نشاطا سياسيا في ليبيا على نطاق واسع لم يسبق له مثيل وان هذا النشـــاط له علاقة مباشرة بتأزم الموقف بين الدول العربية واسرائيل وصفقة الاسلحة التي اشترتها مصر من تشيكوسلوفاكيا وتطاحن النفوذ بين الشرق والغرب في منطقة الشرق الاوسط الحيوية •

اما عن العلاقات بين العرب واليهود في طرابلس فيلاحظ ان حوادث الحدود بين مصر واسرائيل كانت سببا مباشرا لتفاقم السخط والكره لليهود وهذا امر طبيعي لان اهل البلاد معروفون بتمسكهم بقوميتهم ووطنيتهم كما يثبت ذلك من النصيب الكبير الذى قاموا بـه في حرب فلسطين والخسائر الجسيمة التي تحملها المجاهدون الليبيون في الاراضي المقدسة • كما يلاحظ ان هناك شبه حملة منظمة مناوئة لليهود — اذ تنتشر شائعات غير صحيحة بين الحين والاخر عن نشاط عدائي يقوم به بعض افراد الطائفة الاسرائيلية • فمن القول ان بعض اليهود يوزعون الحلويات المسمومة على السكان الى القول بوجود عدد من الصهيونيين للقيام باعمال القتل والتخريب الخ ••• هذه كلها حلقات من حملة دعاية ضد اليهود تراقبها ادارة المباحث مراقبة دقيقة لما يمكن ان ينتج من رد فعل جديد •

وبخصوص الشائعات بخصوص توزيع حلويات مسمومة على الاهالي اضطرت حكومة طرابلس الغرب الى نشر معلومات صحيحة عن حقيقة توزيع الحلويات وكان الموزعان شخصين عربيين نجـــح البوليس في القبض عليهما وقدمهما للنيابة العامة •

٢) الانتخابات البلدية

أ) كما سبق وذكرت في نشرة المباحث الاخيرة تمت الان الانتخابات البلدية فـي اريحا • البلاد وفاز معظم المرشحين بالتزكية دون ان يحدث ولو حادث واحد مما يدل علـى تقدير المواطنين للوضع وعلى مدى التفاهم والانسجام بين الناخبين والمرشحين •

•• ص/ ٣

يتبع ملحق رقم (4): نموذج لنشرة إدارة المباحث الجنائية الليبية؛ نشرة رقم 24 من 5 صفحات (صفحة 2 من 5).

فخلال المدة بين ٨ و ١٠ و ١٢ نوفمبر ١٩٥٥ جرت الانتخابات في الولايـــة ودلت التقارير انها تمت في جو ديمقراطي صحيح دون التدخل من اقطاب الاحزاب السياسية المنحلة وتمتع كل مواطن بحريته المطلقة دون وعد أو وعيد • ومع ذلك لا بد من ذكـــر بعض الحقائق عن حالة الامن العام قبيل الانتخابات ففي زواره وترهونة جاءت اخبار تقـــول باحتمال اختلال حبل الامن لان الانتخابات في كلا البلدين جرت على اساس قبائلي • ففي زواره بين عائلة بن شعبان والحضوري وفي ترهونة بين عائلة ابو بكر نعامه وعبد السلام الريض• وكانت نتيجة الانتخابات في زواره نجاحا ساحقا لعائلة بن شعبان وفي ترهونة لعائلة ابو بكر نعامـــه • ويمكن الاستدلال مقدما انه خلال الانتخابات النيابية القادمة ربما سيتعرض الامن العام في كلا المكانين الى خطر اكيد ومع ذلك يعتقد البوليس ان نتيجة الانتخابات البرلمانية ستكون كنتيجة الانتخابات البلدية • وفي زواره لم يقع اى حادث فعلي اما في ترهونة فحضر وفد من المرشحين الذين خسروا الانتخابات مع حوالي الخمسين شخصا من اتباعهـــم لمقابلة سلطات الولاية وتقديم شكاواهم ضد مأموري الانتخابات بانهم استخدموا نفوذهم الحكومي لمصلحة مرشحي ابو بكر نعامه • وبالفعل قابل وفد منهم حضرة السيد الوالي الـــذي وعدهم باجراء تحقيق بشكواهم وكان ذلك بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٥ وبعدها عاد الوفد الى ترهونة دون حدوث حادث •

٣) الانتخابات النيابيـــة

أ) بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣ صدر مرسوم ملكي كريم بحل مجلس النواب وباجراء الانتخابات النيابية يوم ١٩٥٦/١/٧ • وعلى اثر اطلاع الرأي العام على المرسوم الملكي الكريم قام الراغبون بترشيح اسمائهم للانتخابات القادمة — قاموا بنشاط محدود ستعلم الحكومة عـــن تفاصيله في النشرات المقبلة •
وبهذه المناسبة يقال بان مجلس النواب الجديد سيفتتح في بنغازي بتاريخ ١٩٥٦/١/٢١ وبعد الافتتاح سيعود للانشام في طرابلس حيث ان الحكومة كما يشاع راغبة في البقاء بطرابلس سنة اخرى وذلك لعدم وجود مساكن للموظفين في بنغازي •

٤) نقابات العمال

أ) كنتيجة للاضرابات التي وقعت خلال العام وبعد انسحاب عدد من نقابات العمال من الاتحاد العام الليبي للعمال — تعرضت ميزانية الاتحاد الى ازمة خطيرة وتدهور الرصيد بشكل ملحوظ — على اثر ذلك قدم السيد سالم شيط السكرتير لمكتب الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحرة بطلب للحصول على اعانة مقدارها ٥٠٠ جنيها ليبيا • فرفضت الهيئـــة العالمية طلبه على اساس اعتبارها ان الاضرابات التي قامت بها النقابات بتشجيع من الاتحاد كانت غير قانونية ولا تقبل هي تحمل نتائجها وليست مستعدة لتعويض الاتحاد عن الخســـائر

يتبع ملحق رقم (4): نموذج لنشرة إدارة المباحث الجنائية الليبية؛ نشرة رقم 24 من 5 صفحات (صفحة 3 من 5).

التي حلت بميزانيته كنتيجة للاعمال الغير قانونية التي اقدم عليها المسئولون في الاتحاد • هذا الجواب السلبي اغضب السيد سالم شيط الذى قام بالاتصال بزملائه اعضاء الهيئة التنفيذية لاقناعهم الانسحاب من الهيئة العالمية وان ينضموا الى هيئة نقابة العمال الافريقية الاسيوية التي برزت للوجود على اثر عقد مؤتمر باندونج للدول الاسيوية والافريقية • وبالفعل تسلم الاتحاد العام الليبي للعمال بطاقة دعوة من هذه المنظمة العالمية لحضور اجتماع يعقد في القاهرة باواخر شهر نوفمبر لاتحادات العمال في افريقيا وآسيا • والمعتقد ان السيد سالم شيط سينجح في اقناع الهيئة التنفيذية في الاتحاد باجابة الدعوة والسفر الى القاهرة لحضور الاجتماع • كما فهم أن كاتبا بهذا المعنى وصل للاتحاد طالبا معلومات عن المواضيع التي يرغب الاتحاد بحثها في المؤتمر • وفهم من جهة اخرى ان اتحاد العمال التونسي اعظم دعوة مماثلة غير انه لن يحضر الاجتماع بل سيبقى في الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحرة •

ولما سمع السيد محمد الشريف الرئيس السابق للاتحاد بهذه التطورات اتصل باتحاد النقابات العمالية الحرة واخبرهم بما ينوى السيد سالم شيط عمله واعظم جوابا من السكرتيرية تشكره على هذه الاخبار وانها تقوم بتحقيق في الامر • ومن المؤكد ان العلاقات بين الاتحاد العام الليبي للعمال واتحاد النقابات العمالية الحرة غير طيبة خصوصا بعد ان رفضت هذه المنظمة العالمية ارسال بعثات عمالية اخرى من طرابلس الى تونس•

ب) يقوم الدعو دل باسور من عمال نقابة الكهرباء ومن اصدقاء السيد سالم شيط — يقوم باتصالات مع السيد محمد الشريف رئيس الاتحاد السابق لاقناعه التفاهم مع سالم شيط واعادة المياه الى مجاريها بينهما • وكان جواب محمد الشريف انه لا يقبل العودة الى الاتحاد الا على اساس انتخابات عامة •

ج) ويقوم نفس الشخص هذا دل باسور بمحاولات لمنع عدد كبير من عمال الكهرباء خصوصا الايطاليين الانفصال عن الاتحاد العام الليبي للعمال والانضمام الى الاتحاد الجديد المنوى تشكيله من نقابات عمال الميناء والمقاهي والمخبز والذى سيعرف باسم (الاتحاد القومي للعمال) • كل ذلك مساعدة للسيد سالم شيط الذى شعر بضعف الاتحاد على اثر الاضرابات الارتجالية التي قام بها خلال شهر اغسطس والتي سببت شبه انهيار في مالية الاتحاد • والمفهوم ان المبالغ التي يجمعها الاتحاد من المنضمين لا تغطي المصاريف في الوقت الحاضر •

ه) الشئون المصرية

أ) الاستعدادات على قدم وساق ليوم ١٩٥٥/١١/١٩ حيث سيفتتح المركز الثقافي المصرى في طرابلس ويفهم ان الصاغ اركان حرب كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم في مصر سيحضر الى طرابلس لافتتاح هذا المركز •

•• ص•

يتبع ملحق رقم (4): نموذج لنشرة إدارة المباحث الجنائية الليبية؛ نشرة رقم 24 من 5 صفحات (صفحة 4 من 5).

وبهذه المناسبة قام النادي المصري بطرابلس بالاستعدادات لاقامة حفلة في طرابلس استقبالا لمعالي الوزير القادم ووزعت بطاقات الدعوة على رهط كبير من الناس .

ب) ورد تقرير من بوليس المقاطعة الشرقية يقول انه بتاريخ ٥٥/١٠/٣٠ يوم الاحتفال الذي اعده معهد القرى بمناسبة المولد النبوي الشريف الذي حضره جمهور غفير القيت بعض المواعظ الدينية كان من ضمنها خطبة طويلة القاها الشيخ عبدالحميد شاهين الذي تعرض الى العلاقة بين الدين الاسلامي والمسيحي واليهودي ولام الذين يتظاهرون بالسيادة والزعامة وهم على صلة وثيقة بالاجانب وشرح علاقة الاسلام بالمسيحية واليهودية وذكر ان كلاهما عدو للدين الاسلامي وأكثر العداوة له اليهود . وبعدها اتى على ذكر انشاء دولة اسرائيل وصفقة الاسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا خالطا الدين بالسياسة بالاجتماع وبالامور الداخلية والخارجية لليبيا .

٦) الشئون الامريكية

أ) وصلت رسالة الى السفارة الامريكية موقعة باسم " العرب وانصارهم " اعيد كتابتها ادناه =

" الى سفير الولايات الامريكية المتحدة المحترم

نحن العرب الليبيون نحيطكم علما وبكل تأكيد بان تنذر حكومتك باننا سنقوم بعمليات واسعة النطاق في تدمير وتسف مطار الملاحة وحرق جميع المنشآت التي بليبيا اذا ساندتم اسرائيل وتعاهدتم معها لاعتدائها او هي بدأت عدوانها وعلنت الحرب على العرب — ونحن نعرف من اين تؤكل الكتف وفي الوقت المناسب . بحدود مطار الملاحة ومنافذه حتى من البحر .

خط الزمان

مجرى البنزين وخزاناته

دوائر باب بن غشير

مكان سيدي ميلود

وما في الداخل من كثير المناطق المتعددة وغيرها هذا علاوة على ما في برقة ... ولدينا وسائل اخرى . تقبل هذا الانذار لاعلامكم وعلينا الفداء "

(العرب وانصارهم)

٧) اجتماعي

أ) افتتح حضرة السيد والي ولاية طرابلس الغرب معرض المنتوجات المحلية في سوق المشير يوم ١٩٥٥/١١/٧ بحضور جمع غفير من المواطنين .

شوقي ف. سعد

نائب مفوض البوليس لادارة المباحث الجنائية ٤

ثلاث نسخ " لحضرة والي طرابلس الغرب المحترم

نسخة " لحضرة رئيس المجلس التنفيذي المحترم

يتبع ملحق رقم (4): نموذج لنشرة إدارة المباحث الجنائية الليبية؛ نشرة رقم 24 من 5 صفحات (صفحة 5 من 5).

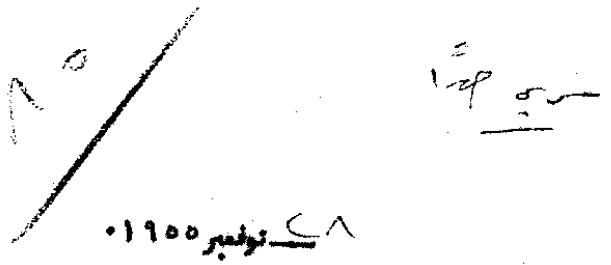

وط/٢/س

٨ نوفمبر ١٩٥٥.

حضرة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

طرابلس

بعد التحية ،،

اتشرف بأن أرفق لحضرتكم طيه صورة من نشرة المباحث الجنائية رقم ٢٥ الصادرة بتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٥٥ وذلك للتكرم بالاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

(محمد جلال الدين باشآغا)
والي طرابلس الغرب

ك/أ . ب

ملحق رقم (5): نموذج لإحالة نشرة المباحث الجنائية إلى رئاسة مجلس الوزراء.

ر. ت.	رقم نشرة المباحث	تاريخ صدورها	عدد صفحاتها
1	25	27 أكتوبر 1954م	7
2	26	14 نوفمبر 1954م	6
3	27	1 ديسمبر 1954م	4
4	28	14 ديسمبر 1954م	9
5	1	4 يناير 1955م	3
6	2	22 يناير 1955م	5
7	3	5 فبراير 1955م	3
8	4	17 فبراير 1955م	5
9	5	3 مارس 1955م	4
10	6	17 مارس 1955م	5
11	7	27 مارس 1955م	7
12	8	9 أبريل 1955م	5
13	9	14 أبريل 1955م	5
14	10	27 أبريل 1955م	5
15	11	25 مايو 1955م	5
16	*12	----------	--
17	13	20 يونيو 1955م	5
18	14	2 يوليو 1955م	4
19	15	14 يوليو 1955م	5
20	16	20 يوليو 1955م	5
21	17	11 أغسطس 1955م	4
22	18	28 أغسطس 1955م	4
23	19	11 سبتمبر 1955م	5
24	20	21 سبتمبر 1955م	6**
25	21	15 أكتوبر 1955م	6
26	22	22 أكتوبر 1955م	8
27	23	6 نوفمبر 1955م	4
28	24	17 نوفمبر 1955م	5
29	25	24 نوفمبر 1955م	6
30	26	4 ديسمبر 1955م	7
31	27	21 ديسمبر 1955م	6
32	1	9 يناير 1956م	7
33	2	28 يناير 1956م	4
34	3	8 فبراير 1956م	5
35	4	12 فبراير 1956م	3
36	5	22 فبراير 1956م	7
37	6	8 مارس 1956م	9
38	7	22 مارس 1956م	8
39	8	12 أبريل 1956م	8
40	9	29 أبريل 1956م	9
41	10	22 مايو 1956م	10
42	11	11 يونيو 1956م	9

* نشرة مفقودة.

** مضافا إليها بياناً صحفياً.

ملحق رقم (6): حصر نشرات إدارة المباحث الجنائية الليبية الموجودة في ملف رقم و.ط/2/س، والمعنون بـ (نشرة المباحث والتقرير اليومي).

رقم وط/ ٢/س ٢٧ أغسطس ١٩٥٥.

حضرة السعيد رئيس المجلس التنفيذي المحترم

طرابلس.

بعد التحية،

جاء في الفقرات الاخيرة من نشرة المباحث رقم ١٧ المؤرخة في ١١ أغسطس الحالي أن حكومة الولاية وافقت على فتح ناد مصري في طرابلس. وبما أن هذا الخبر غير حقيقي اذ لا تزال المكاتبات دائرة بين الولاية والحكومة الاتحادية نرجو أن يوضح لنا رئيس ادارة المباحث المصدر الذي علم منه بذلك، وتوجيهه في المستقبل لتحري صحة المعلومات التي يضمنها النشرة المذكورة ولكم الشكر. ...

(محمد جمال الدين باشآغا)
والي طرابلس الغرب.

و/ع ت.

ملحق رقم (7): مراجعة وتدقيق والي طرابلس الغرب لنشرات إدارة المباحث الجنائية.

سـرى
=====

وط/ ٢/ س

٢٦ يونيـــة ١٩٥٦.

حضرة السيد رئيس المجلس التنفيذي المحترم
/ طرابلس

بعد التحية ،،

جاء في نشرة المباحث الجنائية رقم ١١ بتاريخ ١١ يونيو الجاري أن النادي المصري قد أذن للدكتور حسين مؤنس بإلقاء محاضرة حضرها جمع غفير من أفراد الشعب كان موضوعها " الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي " وتود أن نلاحظ أن النادي المذكور قد تجاوز في هذه المرة الحدود الرسومة له التي يجب أن يقف عندها ، فليس هو بنادي سياسي كما تعلمون ، اذ تقتصر مهمته على النواحي الاجتماعية والثقافية البحتة فقط .

ولذلك أرجو الرجوع الى قانونه الأساسي ، والشروط التي سمح له على اساسها بمزاولة نشاطه واعلامنا بنص المحاضرة أو ملخصها مع ملاحظاتكم ورأيكم في الموضوع ، ولكم الشكر . ،،،،،

(محمد خليل الدين باشآغا)
والي طرابلس الغرب

ش/أ

ملحق رقم (8): نموذج لنشاط النادي الثقافي المصري في طرابلس.

ولاية طرابلس الغرب

المجلس التنفيذي — سرى جدا

تليفون رقم : ٣٧١

ملف : م / و ط / ٣/١٤/٢

٦٣

٢٣ يونيه ١٩٥٥

حضرة ناظر الداخلية المحترم

بعد التحية ،

في الوقت الذى أعبر لحضرتكم فيه ، عن اعجابي الكامل " بنشرات المباحث الجنائية " واغتباطي بتحريرها للدقة ، واشتمالها على ما تهمنا معرفته من الاخبار ، الا ان لدى ملاحظة شخصية بسيطة ، تتعلق بناحية الاسلوب .

٢) فلو رجعنا الى نشرة المباحث الجنائية رقم (١٣) نجد في مستهلها عبارة (في هدأة الليل البهيم ، وتحت انجم السماء اللألاء .... الخ ...) .

وبما أن نشرات المباحث الجنائية تصل عادة الى اجهزة الدولة العليا ، فقد ترون حضرتكم ضرورة لتحاشي امثال هذه العبارات التي قد تنم عن " الخيال " ، وفي موضوع أبعد ما يكون عن " الخيال " .

٣) ارجو تنبيه المسئولين الى هذه الملاحظة ، ولكم شكرى الجزيل .

(محمود المشتي)

رئيس المجلس التنفيذى

نسخة الى : حضرة السيد والي طرابلس الغرب المحترم

— (مع ثلاث نسخ من النشرة المشار اليها) —

أ ع / ع ج .

ملحق رقم (9): مراجعة رئيس المجلس التنفيذي لنشرات إدارة المباحث الجنائية.